

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٤

السبت، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥. الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من نائب رئيس جمهورية بالاو.

اصطُحِب السيد تومي ريمنغساو الابن، نائب رئيس جمهورية بالاو، إلى المنصة.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

جدول المناصب المقررة لقسمه نفاذ الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشعر بسرور عظيم بالترحيب بنائب رئيس جمهورية بالاو، فخامة السيد تومي ريمنغساو الابن، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في رسالة تضمنتها الوثيقة A/54/333/Add.3 يبلغني الأمين العام بأنه بعد إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/54/333 والاضافتين ١ و ٢ قامت غينيا بسداد ما يلزم لخفض متأخراتها عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

السيد ريمنغساو (بالاو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم سيدي على انتخابكم بالاجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونتقدم كذلك بتقديرنا للسيد ديدير أوبرتي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. كما نود أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا لسعادة السيد كوفي عنان على قيادته في النهوض بأهداف الأمم المتحدة ورسالتها.

هل أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً وفقاً للأصول بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

وأود أن أنقل إلى الجمعية العامة التحيات الحارة للرئيس كونيو ناكامورا، وللقيادة بكاملها، وشعب جمهورية بالاو بمناسبة الدورة الرابعة والخمسين. وباسم

المناقشة العامة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأود أن أشاطر الجمعية العامة مثلاً بالآوايا يتنبأ بتغيير المناخ. ففي بالاو، تغيى الرياح بصورة رئيسية من الشرق أو من الغرب. وعندما تكون الرياح شرقية فإن السماء لا تنبئ بقرب سقوط الأمطار. وعندما يبدأ سقوط المطر، قد يتصور المرء أنه مطر خفيف، لكنه يكون في الواقع مطراً غزيراً. وفي الماضي البعيد كان معطفنا المطري ببساطة عدة أوراق شجر مخاطة معا وملقاة على رؤوسنا. وكنا نبتل تماماً خلال هطول هذا السيل. والرسالة هي: لا تبخسوا تقديركم للرياح الشرقية وإلا واجهتم سيلاً من المياه.

هذه رسالة الأمس وهي رسالتنا اليوم، لا تستخفوا بتغيير المناخ وإلا واجهتم نتائج وخيمة، إن لتغيير المناخ آثاراً كبيرة على الدول الجزرية الصغيرة من قبل جمهورية بالاو ترجع إلى هشاشة النظام الأيكولوجي. وإن توسعت في ذكر بعض الأمثلة، أقول إن ظاهرة النينو، تركت آثاراً على العديد من المجتمعات في جميع أرجاء العالم، وآثاراً واسعة النطاق ومدمرة على بالاو أيضاً. فقد مات ما لا يقل عن ثلث ما نملكه من حيوانات مرجانية صلبة. إذ يعيش في شعبنا المرجانية ما يربو على ٥٠٠ نوع من الحيوانات المرجانية و ٥٠٠ نوع من الأسماك، وهي تزخر بالأحياء المائية. إن فقدان حيواناتنا المرجانية يؤثر على نظامنا الأيكولوجي بأكمله وسيؤثر في نهاية الأمر على شعبنا وموارده الاقتصادية، وقد تسببت ظاهرة النينو في مواجهتنا موجة من الجفاف جففت المياه في خزان مياهنا الأساسي كما دمرت ما يربو على ٤٠٠ حقل من القلقاس الذي يشكل أهم محاصيلنا من الخضروات، وهو ما أضاف بالطبع عبئاً آخر فوق أعباء حياتنا اليومية.

إن بالاو ومنطقة المحيط الهادئ تعانيان أيضاً من ارتفاع غير معتاد في منسوب المياه، أدى إلى تسرب المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية مما سترتب عليه آثار وخيمة على محاصيلنا. وارتفاع منسوب المياه هذا أدى بالفعل إلى اختفاء بعض الجزر والبعض الآخر يتعرض وشيكاً إلى خطر الاختفاء. وقد أدى ارتفاع درجة حرارة المياه بشكل غير عادي إلى تقصير شديد للشعب المرجانية كما أن ارتفاع درجة حرارة الهواء قد أدى إلى تدمير الزراعات، ووفقاً لتقرير التنمية العالمي لعام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، يمكن أن تؤدي زيادة متر واحد في منسوب المياه إلى إرغام ٧٠ مليون فرد على الانتقال، وإلى آثار مذهلة على الأمن الغذائي في آسيا الوسطى والمحيط الهادئ. وإنني على يقين من وجود العديد من الأمثلة الأخرى.

حكومة وشعب بالاو، أقدم تقديرنا المخلص إلى أعضاء هذه الهيئة على مساعداتهم.

منذ حصول جمهورية بالاو على عضوية الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ استفادت بقدر كبير من تشكيلة متنوعة من البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة ومن التعاون الدولي الذي ساعدنا على أن نلعب دورنا في النهوض بالسلام والديمقراطية في منطقتنا. وهذا العام، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، نحتفل بفخر بالذكرى السنوية الخامسة لاستقلالنا، الذي تحققت نتيجة لمعاهدة سياسية ناجحة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ميثاق الاتحاد الحر. وأن العلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي مع عدد متزايد من أعضاء هذه الهيئة يؤكدان الاستقرار ويبشران بإمكانيات اقتصادية كبيرة في المستقبل.

وقبل أن أوصل خطابي اسمحوالي بانتهاء هذه الفرصة النادرة للترحيب بثلاثة من جيراننا في المنطقة مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو - وتهنئتهم بالانضمام إلى هذه المنظمة الهامة.

كما تعرب بالاو عن تقديرها وتأييدها لجهود مجلس الأمن في النهوض بالسلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية في أرجاء العالم، لا سيما في المناطق المضطربة التي تحتاج إلى تدخل الأمم المتحدة.

بقي أقل من ١٠٠ يوم لدخول الألفية الجديدة - ٩٧ يوماً على وجه الدقة. والعديد من القضايا والمشاكل العالمية تستحق بالتأكيد أن نوليها اهتمامنا، بيد أن وجود الأرض بحد ذاته قد يتعرض إلى أخطار كبيرة إذا عجزت البيئة وقوى الطبيعة عن توفير احتياجات البشر. فقد يستحق ارتفاع حرارة الكرة الأرضية أو تغير مناخها أكبر اهتمام منا فضلاً عن اضطلاعنا بجهد متضافر، وإنني لأدعو كل دولة من الدول الأعضاء، الكبيرة منها والصغيرة، المتقدمة النمو والنامية، الغنية والفقيرة، إلى أن تتعاون معنا من أجل التوصل إلى حلول مبتكرة وإجراءات وقائية لأغراض مواجهة المشكلة والتحدي الدوليين المتعاضمين. وإنني لوثق من أننا سنتمكن بتقاسم المعلومات عن تغير المناخ، من أن يتعلم أحدنا من الآخر ومن أن نتخذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة العالمية البالغة الخطورة.

دينامي ينقلنا بعيدا عن الوقود الأحفوري وباتجاه الالتزام باستخدام بدائل الطاقة التي تراعي البيئة.

والدخول في الاتفاقات والاتفاقيات ذات الصلة التي تهدف إلى تحقيق استجابة دولية لقضايا البيئة إنما يشكل مسؤولية أخرى تتحملها جمهوريتنا لصالح شعبها والمجتمع الدولي. وإنها مسؤولية نضطلع بها على مر الزمن حيث أننا وقعنا على ثمانية اتفاقات دولية وأصبحنا أطرافا فيها، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

تري جمهورية بالاو أن تغير المناخ يحتل الصدارة فيما يتعلق بالقضايا التي يلزم التطرق إليها والتي لا يمكن أن تعالج بشكل فعال ما لم تقدم كل الدول إسهامات ذات مغزى من خلال الاشتراك في تحمل المسؤوليات المختلفة، إن استخدام آليات كيوتو إنما هو جزء لا يتجزأ من الحل العالمي لمسألة تغير المناخ. ومن ثم، فمن الأهمية البالغة ألا تفرض قيود مصنعة على استخدام هذه الآليات. وإذا ما قبلنا جميعا بالهدف الذي ترمي إلى تحقيقه آليات كيوتو واستحدثنا نهجا منصفًا وواقعيًا لاستخدامها، لن تكون هناك أسباب تحول دون دخولنا الألفية الجديدة بحلول إيجابية لمسألة تغير المناخ، بل قد نتمكن من دخول الألفية الجديدة بنسيم عليل.

وفيما نتوجه إلى الألفية الجديدة، دعونا نتقدم حاملين أدوات طورناها كأسرة دولية، بحيث يستفيد أبنائنا وأبنائهم من الفوائد الناجمة عنها، رغم أن جيلنا قد لا يشهد شيئًا منها. وستترك هذه المبادرات أثرًا ينطبع في الأذهان بما يضمن للأجيال القادمة بيئة أكثر ملاءمة للصحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تومي رمنغيسو الإبن، نائب رئيس جمهورية بالاو من المنصة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

هذه الأمثلة القليلة، وأمثلة أخرى في بلدان أخرى، تدعو إلى التعاون العالمي في مجال تغير المناخ. إن جمهورية بالاو تسلم بالصلة بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي، كما أنها تلتزم بالحفاظ على التنوع البيولوجي، إن حماية غاباتنا لها أكثر الأليات فعالية فيما يتعلق بتباطؤ تغير المناخ. فكما نعلم تشكل الغابات بالوعات لمادة الكربون إذ أنها تمتص ثاني أكسيد الكربون بدلًا من أن تبعثه كغاز دفيئة مضر، ومن ثم فإن لتدمير الغابات أثرًا مثيرًا على تغير المناخ. إن جمهورية بالاو تضطلع بمسؤولية الحفاظ على غاباتنا من خلال القانون الوطني للغابات وخطة إدارة أشجار المنغروف. ويجري إحراز تقدم في وضع اللوائح الوطنية التي ستقضي بحماية النباتات في الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية. وترعى جمهورية بالاو برنامجًا للأطفال في مجال زراعة الأشجار في الصيف لأغراض توعية الشباب بأهمية الموارد الطبيعية. كما تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لكي نؤمن الحفاظ على غاباتنا وشعبنا المرجانية لصالح أجيال المستقبل.

لقد أدرجت جمهورية بالاو قضيتي تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحار الخطيرتين في خططها الاستراتيجية الطويلة الأمد. ويجري إعداد الصكوك اللازمة لانضمامنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، كما تلتزم المساعدة الدولية في مجال تطوير مقياس شامل للتعرض للأخطار يشمل العوامل الاقتصادية والبيئية من قبيل تغير المناخ.

إننا نؤيد بحماس الجهود الرامية إلى تعديل أسعار الطاقة لكي تعبر تعبيرًا دقيقًا عن الآثار البيئية لاستخدام الوقود الأحفوري، فإلى جانب تغير المناخ، يعد الحفاظ على الطاقة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصاد بالاو وبيئتها، لقد وضعنا سياسة وطنية، سياسة الهدف الوطني للطاقة، لتتقدم إعانات لدعم برامج الطاقة المتجددة. كما ندقق حسابات كل المرافق الحكومية لأغراض تحقيق فعالية الطاقة. وفي المستشفى الوطني، أحلنا مصابيح الفلورسنت المضغوطة، الاقتصادية في استهلاك الطاقة، محل الأضواء المتوهجة. وتستخدم الطاقة الشمسية لأغراض الإضاءة في الجزر الخارجية والقرى النائية. وتستخدم أيضًا لإضاءة المنارات في قنواتنا الصخرية ويشترك برنامجنا الوطني للطاقة وشركة المرافق العامة مع مبادرة مليون سقف شمس لأغراض توعية الجمهور بتطبيقات الطاقة المتجددة، ولنبدأ القرن الجديد بتحريك

الوحيدة - وأكرر الوحيدة - التي ترخص باستخدام القوة لصون السلم والأمن الدوليين، لم يتم الرد عليه حتى الآن.

إن الرد على هذا السؤال في يومنا هذا، سيحدد التطورات التي ستحدث في القرن الحادي والعشرين. هل سيكون عصر الإنصاف وسيادة القانون، أم أن هذا العالم سيعود إلى عصر كانت القوة فيه الحجة الوحيدة؟ من المنظور التاريخي يمكن أن يعود بنا هذا التطور إلى بداية هذا القرن. دعونا نذكر أن فجر القرن العشرين شهد أمما مقسمة إلى فئتين - فئة تصنع القانون الدولي وأخرى تخضع له، ومصير كل دولة في الفئتين يعتمد كلية على قدرتها على الدفاع عن نفسها بالقوة العسكرية.

أعتقد أن وضع نظام عالمي مختلف تماما يمكن أن يخدم على نحو كاف مصالح جميع البلدان وتتمتع فيه بالحماية من القانون الدولي ومن الأمم المتحدة. واختصاص مجلس الأمن بحفظ السلم والأمن وصيانتها عنصر أساسي في هذا النظام.

وبطبيعة الحال يضع هذا النظام مسؤولية خاصة على مجلس الأمن وعلى أعضائه. ونرى أن زيادة الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في المجلس على أساس التوزيع الجغرافي المنصف تدبير هام يمكن أن يزيد من فعالية المجلس.

وإذ تعتزم بيلاروس الإسهام على نحو أكبر في تعزيز السلم والأمن فقد قدمت ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وستجري الانتخابات لشغل هذه المقاعد في ٢٠٠١ خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بمسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن أود أيضا أن أشدد على أن من الضروري أن تستخدم على نحو كامل جميع التدابير التي توخاها الميثاق، وينبغي التركيز بصفة خاصة على منع الصراعات باستخدام الطرق السلمية، فإذا ما طبق هذا المبدأ بشكل فعال ودائم فستكون له نتائج ملموسة. ويمكن أن يظهر هذا بوضوح في التطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلم في الشرق الأوسط، وترحب بيلاروس بهذه التطورات وتدعمها. وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مرة أخرى استعداد حكومة جمهورية بيلاروس للإسهام النشط في حسم الصراعات في بلدان الاتحاد السوفياتي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية بيلاروس معالي السيد أورال لاتيوف.

السيد لاتيوف (بيلاروس): (تكلم بالانكليزية): سيدي أرجو أن تتقبلوا أخلص تهانتي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة، وتمنياتكم بكل نجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة والمسؤولة. أتقدم بالشكر أيضا لسلفكم السيد ديدبير أوبيرتي للعمل الذي قام به. ونقدر تقديرا كبيرا جهود الأمين العام السيد كوفي عنان، لقيادته النشطة الفعالة لهذه المنظمة.

ترحب بيلاروس بتوسيع أسرة الأمم في الأمم المتحدة التي قبلت مؤخرا أن ينضم إليها ثلاثة أعضاء جدد: مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو.

تتعقد الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة ونحن على أبواب قرن جديد وألفية جديدة. هذه الحقيقة وحدها تدفعنا إلى إلقاء نظرة متفحصة على ماضي الأمم المتحدة وحاضرها، وإلى التفكير في مستقبلها. فالتحديات العالمية المتزايدة وبخاصة النزاعات العرقية وتردي البيئة والجريمة العابرة للحدود والإرهاب لا يمكن مواجهتها إلا بالجهود المتضافرة للأمم المتحدة.

وستسهم بيلاروس إسهاما نشطا في تشكيل صورة جديدة للأمم المتحدة باعتبارها منظمة قادرة على التصدي لتحديات اليوم. لقد كانت بلادي من بين الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة الذين عهدوا للأمم المتحدة بأهداف نبيلة ووضعوا لها مبادئ سامية. ونحن حريصون على تعزيزها وتطويرها.

هذا العام تواجه المنظمة اختبارا ربما يكون أكثر الاختبارات جدية في تاريخ الأمم المتحدة بأسرها. فقد هُمشت الأمم المتحدة واقعا خلال الأزمة حول يوغوسلافيا. واتخذ القرار الخاص باستخدام القوة ضد دولة ذات سيادة دون تفويض من مجلس الأمن.

وعلى الرغم من أن تسوية الأزمة في كوسوفو أصبحت الآن تحت رعاية الأمم المتحدة فإن تكرار محاولات استخدام القوة بشكل عشوائي خارج آليات مجلس الأمن لا يمكن استبعادها. وبالتالي فإن السؤال الخاص بما إذا كان مجلس الأمن ينبغي أن يظل السلطة

منذ أيام أصبحت بيلاروس طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وتدعم أيضاً فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة أو دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن قمع الإرهاب.

بيلاروس على استعداد للتعاون النشط مع جميع أعضاء المجتمع الدولي للتصدي لجميع هذه التحديات العالمية والإقليمية وغيرها. إن الانفتاح على التعاون المفيد المتبادل هو أحد الخصائص التي تتسم بها السياسة الخارجية لبيلاروس التي تسعى بإخلاص إلى إقامة شبكة من علاقات حسن الجوار تحيط ببلدنا.

وتبدي بيلاروس حسن نية وتعمل على نحو بناء لمنع عودة ظهور خطوط تقسيم جديدة في أوروبا رغم ثباتها على موقفها المبدئي فيما يتعلق بتوسيع نطاق عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا الإطار، نحن ندعم الفكرة الخاصة بأن يتم في اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في اسطنبول اعتماد ميثاق الأمن الأوروبي، الذي سيصبح مدونة سلوك لكل أوروبا.

وتسعى بيلاروس، التي تنتمي إلى الحضارة الأوروبية تاريخياً وجغرافياً إلى أن تصبح عضواً كامل العضوية في عمليات التكامل الخاصة بهذه القارة. ويتمشى التقارب الحادث بين بيلاروس وروسيا مع عمليات التنمية العالمية. وسيؤدي تعزيز جهود بيلاروس وروسيا، الذي يحظى بتأييد جماهيري واسع في كلا البلدين، إلى إتاحة الفرصة لنا لحل المشاكل التي تواجه الدولتين والشعبين بقدر أكبر من الفعالية.

وقد أصبحت بيلاروس عضواً كامل العضوية في حركة عدم الانحياز. ونحن نشاطر قيم الحركة وفلسفتها وأحكام خطة عملها التي تتمشى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، فضلاً عن التحديات العالمية التي تتمثل في إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ومما يؤسف له أن العالم يدخل الآن القرن الجديد مثقلاً بعبء التسليح بأسلحة بالغة القوة بما يمكنها من القضاء على كل مظاهر الحياة الموجودة على ظهر كوكبنا. ولهذا السبب لا يزال نزع السلاح، لا سيما في المجال النووي، يعد من الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة. وقبل بضع سنوات، اتخذت بيلاروس خياراً تاريخياً بالتخلي عن امتلاك الأسلحة النووية التي ورثتها من

السابق، لا سيما باستضافة المؤتمر الدولي المعني بناغورني كاراباخ في مينسك، عاصمتنا.

منذ أكثر من نصف قرن، أنشأت دول ذات سيادة، بينها بيلاروس، الأمم المتحدة، حتى "نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره". وبغية التمسك بهذه الالتزامات القانونية والأخلاقية ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون حازماً في مواجهة الانتهاكات الجسيمة المنظمة لحقوق الإنسان. إن الإبادة الجماعية في رواندا، والأحداث التي تجري في تيمور الشرقية وغيرها من الأحداث المماثلة يجب أن تدفع الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء فوري حاسم. بيد أن هذا الإجراء يجب أن يتخذ مع الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن.

ومن الواضح في نفس الوقت أن المبدأ المقدس مبدأ حماية حقوق الإنسان، سيفقد معناه إذا طبق بانتقائية. ولسوء الطالع أن المعايير المزدوجة في تفسير مفهوم حقوق الإنسان لا تزال تطبق حتى الآن في السياسة الدولية. وسيكون من الخداع الخطير أن نفترض أن حقوق الإنسان يمكن حمايتها بوسائل تتجاهل مبدأ السيادة المتساوية لجميع الدول. فإغفال مصالح الدولة سعياً وراء أعمال قيم فردية يمكن أن يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها.

تخلق العولمة حالة نرى فيها الازدهار أو التخلف في مناطق معينة أو حدوث صراعات في هذه المناطق يؤثر على نحو مباشر على الشؤون العالمية. ومن هذا المنظور فإن التطورات التي ستحدث في القرن المقبل ستؤثر إلى حد كبير بالعمليات التي تحدث في المنطقة الأوروبية - الآسيوية الشاسعة التي يشكل بلدي جزءاً منها.

ونحمد الله لأن بيلاروس المتعددة الأعراق والمتعددة العقائد تجنبت الصراعات الدينية والعرقية التي تميزت بها بلدان كثيرة من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. فالإدارة الحكومية المنظمة على النحو اللازم ونظم إنفاذ القانون سمحت لنا بضمان مستوى كاف من الأمن لمجتمعنا ولشعبنا. ولأن بيلاروس تقع في مفترق طرق القارة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، فإنها ستسهم إسهاماً متزايداً في التعاون الدولي في محاربة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

استقلالها، باختيار نموذجها الخاص للتنمية الاقتصادية بحيث يعكس على نحو كاف ظروفها وقدرتها على الصعيد الوطني. وهو نموذج للاقتصاد السوقي ذي المنحى الاجتماعي. وهدفنا لا يقتصر على مجرد تنفيذ الإصلاحات لغرض الإصلاحات فحسب ولكنه يتوخى تحقيق اقتصاد أكثر فعالية. وفي السنوات الأخيرة، قمنا بالإبقاء على دينامية إيجابية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع معدله إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وأصبحت بيلاروس من البلدان التي تعتمد على نفسها. ويبلغ نصيب الفرد من الديون المستحقة علينا ١٢٣ دولاراً فقط.

وتصدر بيلاروس التي تنتهج نظام الاقتصاد المفتوح، أكثر من نصف ناتجها المحلي الإجمالي، وهي تقوم باتخاذ تدابير نشطة لإيجاد مكانا ملائماً لها في التقسيم الدولي للعمل. وبلدي لديه كل المستلزمات الأساسية اللازمة لذلك، بما في ذلك الإمكانيات التقنية والعلمية والموارد البشرية الشاملة. ومن العناصر الضرورية لحماية الاستقرار الاجتماعي الأداء الاقتصادي. وتشكل تنمية المؤسسات الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وإذ تضع حكومة بيلاروس ذلك في اعتبارها، فإنها بدأت حواراً واسع النطاق بين كل القوى السياسية في بلدها في جهة يرمي إلى إجراء تحليل مشترك لسبل تعزيز التنمية السياسية لبيلاروس في مستهل القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تضطلع الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٠ وانتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠١ بدور هام في هذه العملية. وسوف تبذل حكومة بيلاروس كل جهد ممكن لإدارة هذه الانتخابات بشكل ديمقراطي وحر.

ومن بين التحديات العالمية الهامة التي تواجه الأمم المتحدة حماية البيئة وتخفيف هذه الآثار السلبية التي تنجم عن الكوارث الطبيعية والنكبات التكنولوجية. وما فتئت هذه المسألة تتعلق ببقاء أمة بيلوروسيا لأكثر من ١٣ عاماً الآن. وتستأثر مسألة إزالة آثار كارثة تشيرنوبيل بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً من الانفاق السنوي في الميزانية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناننا لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لم تتوقف قط طوال هذه السنوات الطويلة عن إبداء تعاطفها مع شعب بيلاروس إزاء هذه المأساة. وإذ قيمت بيلاروس جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد تقييماً إيجابياً، فإنها تدعو المجتمع الدولي اليوم لأن يواصل تعاونه وتعزيزه لدور الأمم المتحدة في هذا الاتجاه. وستقوم بيلاروس مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا

الاتحاد السوفياتي السابق، والآن، نحن نحث كل البلدان التي لم تصبح حتى الآن أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الانضمام إلى البلدان التي جعلت هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية أولوية قصوى لها. كما أننا نؤيد التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن حظر المواد الانشطارية.

وفي الظروف التي لا تزال فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية غير مستعدة استعداداً تاماً للتخلي عن ملكية هذه الأسلحة، توجد حاجة ملحة لسحب هذه الأسلحة من أكبر مساحة ممكنة من العالم، لا سيما من المناطق المكتظة بالسكان. وانطلاقاً من ذلك، ندعو بلدان منطقتنا لإعادة النظر في مواقفها تجاه المبادرة التي طرحها رئيسي جمهورية بيلاروس السيد لوكاشينكا فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية على النحو المبين في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيكون تقييد بلدان منطقتنا بالتزامات قانونية ملزمة بعدم وزع أسلحة نووية في أراضيها ذو أهمية فائقة لأمن أسرة الأمم الأوروبية - وأعتقد أن جميع جيراننا سيصلون إلى هذه النتيجة الواضحة إن عاجلاً أو آجلاً. ونظراً لأهمية عنصر الوقت فإننا نقترح أن نبدأ فوراً مشاورات مع جميع الأطراف المهمة بالموضوع لتبادل الأفكار وتقريب المواقف بشأن هذه المشكلة.

وهناك أنماط أخرى من أسلحة الدمار الشامل لا تقل خطورة عن الأسلحة النووية. ونحن نرحب بالنداء الذي وجه من هذه المنصة السامية من أجل حماية أطفالنا من ويلات الحرب النووية والكيميائية والبيولوجية. ونعتقد أن المجتمع الدولي سيتخذ الخطوة الصحيحة إذا كان عليه أن ينشئ آلية وقائية حسنة التوقيت ومنسقة للسيطرة على استحداث وإنتاج أنماط جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وانطلاقاً من هذا، سيبدأ وفد بيلاروس في هذه الدورة في وضع مشروع قرار بشأن حظر استحداث وصنع أنماط جديدة من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة جديدة لهذه الأسلحة. وبالمثل نؤيد الاقتراح الداعي إلى اعتماد قرار بشأن توطيد واحترام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وكما لوحظ وبحق في هذه القاعة، فإن قوة الأمم المتحدة وفعاليتها تعتمدان على التنمية المستدامة لدولها الأعضاء. وقد قامت بيلاروس، بعد حصولها على

والإنصاف ويهتز من أساسه مبدأ المساواة في السيادة الذي هو صمام الأمان لأنشطة الأمم المتحدة.

ثم إننا شهدنا مؤخرا حالات خطيرة حدث فيها تدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة. فعلى المجتمع الدولي اليوم أن يختار أحد خيارين: إما أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن الاستقلال والمساواة والسلام وإما أن يكون قرن الطغيان والقهر. فإذا اخترنا الثاني ستصبح جميع البلدان ذات القدرات الدفاعية الوطنية الضعيفة معرضة للقصف بالقنابل كما حدث في يوغوسلافيا.

وكما ندرك كلنا تماما فإن شبه الجزيرة الكورية تقع في صميم السلم والأمن الدوليين. ولذا فباعتباري طرفا معيننا مباشرة أود أن أنتهز هذه المناسبة لتقديم تفاصيل الآراء والمواقف المتعلقة بالحالة الراهنة هناك. فنحن نرى أن هذا سيكون أبلغ إسهام في أعمال هذه الدورة.

وتصور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الأيام صراحة على أنها منطقة خطرة بالنسبة لانتشار الأسلحة النووية وأنها أحد مصادر التهديدات بالقذائف. وعلى سبيل المثال، يتهم أحد الأنفاق الخاوية بأنه مرفق نووي تحت الأرض، وأحد السواتل بأنه قذيفة تسيارية. ويتخذ الاثنان الآن ذريعتين لإحياء خطة "حرب النجوم"، أي شبح حرب باردة باسم مغاير هو "نظام الدفاع ضد القذائف". وفي غضون ذلك تتسارع محاولات دولة مهزومة لأن تعيد تسليحها ويعود ظهورها كدولة عسكرية بأقصى سرعة ممكنة بل إنه قد برزت إلى السطح مناقشة تنادي بالتسلح النووي.

وتنفيذا لخطة العمليات ٥٠٢٧٩٨ الرامية إلى توجيه هجمات إجهاضية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عبثت سرا قوات ضاربة على نطاق واسع في كوريا الجنوبية ومن حولها. وقد دخلت مرحلة التأهب القتالي الفعلي من خلال تمرينات عسكرية مشتركة مختلفة. وأصبح أمرا واقعا تقريبا، وليس مجرد افتراض، أن تصبح شبه الجزيرة الكورية بلقانا ثانيا. فني منطقة البلقان استغلت أزمة إنسانية ذريعة للحرب، بينما في شبه الجزيرة الكورية يرجح أن تستغل ما تسمى بقضية القذائف بديلا لتلك الأزمة.

إن إطلاقنا للسواتل هو ممارسة للحقوق المتساوية في استخدام الفضاء الخارجي التي تسلم بها الأمم

بتقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية. ونأمل في أن تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعمها القيم.

وتعتبر الدورة الحالية للجمعية العامة مرحلة هامة في الإعداد لدورة الألفية الجديدة التي تعقدها الجمعية العامة، التي ينبغي أن تتخذ قرارات عملية جديرة بهذا المحفل، وقد اقترحت جمهورية بيلاروس موضوعا للمناقشة في دورة الجمعية العامة عام ٢٠٠٠ وهو دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية البشرية المستدامة في ظل ظروف العولمة. وإذ تعي بيلاروس الأهمية التاريخية لهذا الحدث، فإنها ستساهم بشكل نشط في نجاح جمعية الألفية وقيمتها، وهي تؤكد مجددا التزامها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معالي السيد بايك نام صون.

السيد بايك نام صون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية وقدم الوفد نسا بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن سرورنا لتنهئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونعتقد أن مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الثرية سيسهمان إسهاما كبيرا في عملنا في هذه الدورة.

واغتتم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني للسيد ديديه أوبرتي، وزير خارجية جمهورية أوروغواي لإسهامه الملموس في أنشطة الأمم المتحدة خلال فترة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. كما أعرب عن التقدير لجهود الأمين العام في سبيل تعزيز مهام الأمم المتحدة ودورها.

إن الدورة الحالية التي تعقد عند الانتقال التاريخي من قرن إلى قرن، لها رسالة هامة هي إعطاء البشرية أملا جديدا. أما التحديات والصعوبات التي تواجه المجتمع الدولي فتعقيدات تزداد وتتراكب. فقد انتهت الحرب الباردة ولكن لا تزال الهيمنة والسيطرة على أشدهما. ولا يزال الطغيان والقسر يشكلان تهديدات رئيسية للسلم والأمن الدوليين. وبسبب هذا الطغيان والقسر السائدين في العلاقات الدولية كثيرا ما تغفل مبادئ العدل

وهنا أيضا تكمن الإجابة على السؤال القائل من الذي يشكل التهديد، و ضد من. وليس من اليسير على شعبنا ضئيل المساحة قليل السكان الذي لا يزال يعاني النقص في كل شيء تقريبا، أن يحمي سيادته بمفرده في وجه سياسة القوة المعادية التي تنتهجها الولايات المتحدة للإخضاع. وليس أمامنا بديل عن تعزيز قدراتنا الدفاعية الوطنية بأنفسنا، رغم أن هذا يعني أن علينا أن نشد الأزيمة. وبسبب نقص قدرتنا فإن الرفيق كيم جونغ الثاني، الزعيم الكبير لشعبنا يتبع سياسة "الجيش أولا". وهذه السياسة هي سبيلنا الوحيد إلى توحيد الشعب بأكمله مع الجيش في خندق واحد، وبذا نتمكن من الدفاع عن البلد وتنمية اقتصاده. ورغم استمرار التحركات السياسية والعسكرية والاقتصادية من القوى المعادية كي نختنق فإننا نجحنا حتى الآن في الدفاع عن سيادتنا ومنع اندلاع حرب أخرى ضد شبه الجزيرة الكورية. وهذا يثبت قوة سياسة "الجيش أولا" في الدفاع عن الاشتراكية وكفالة السلام بالسلاح.

والسبيل إلى كفالة السلام الدائم والأمن في شبه الجزيرة الكورية هو إنهاء العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وإعادة وحدة كوريا. ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في حالة هدنة مؤقتة. ولن يمكن تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية وإزالة خطر الحرب إلا عندما تتخلى الولايات المتحدة، في جملة أمور، عن سياستها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتبرم اتفاق سلام معها. وليس هناك سبب مقنع لضرورة استمرار الولايات المتحدة في معاداة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها في شمال شرق آسيا، لمدة ١٠ سنوات بعد انتهاء الحرب الباردة. ونحن لا نريد الحرب ولكننا نناضل من أجل إعادة الوحدة سلميا لبلدنا.

ولقد أوضحنا من قبل أننا لا يمكن أن نعتبر الولايات المتحدة عدوا دائما. وأبدينا أيضا حسن نيتنا بصورة كاملة من خلال تنفيذنا الأمين على مدى السنوات الخمس الماضية للإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأوضحنا كذلك أننا بينما نبذل الجهود المستمرة للحاق بالبلدان المجاورة في مجال الأنشطة الفضائية السلمية نبقى على استعداد للدخول في مناقشات بشأن قضية القذائف في أي وقت، لو كانت الدول المعادية مخلصه في نواياها حتى تزيل قلقنا. والدور الآن على الولايات المتحدة لتثبت حسن

المتحدة. وتعزيز قدراتنا الدفاعية الوطنية ممارسة لحقنا السيادي في الدفاع المشروع: فهو لا يشكل انتهاكا لأي من التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب المعاهدات الدولية القائمة. ومع هذا أصبحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدفا لطغيان الولايات المتحدة و غطرستها. والسبب واضح تماما وهو: أن وضع شبه الجزيرة الكورية بأكمله تحت سيطرتها هو أولى أولويات الاستراتيجية الآسيوية للولايات المتحدة. ومثلما أصبح يوغوسلافيا عقبة في طريق هيمنة الولايات المتحدة على منطقة البلقان، يصبح تمسك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالاشتراكية عقبة في طريق استراتيجيتها الآسيوية.

وينطبق القول نفسه تقريبا عن السبب في تلهف اليابان على شن حملة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فاليابان لم تصف جرائمها السابقة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحدها من بين البلدان. واليابان تخطئ في حساب أنها لو خنقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فإن قضية تسوية جرائمها السابقة تذوى من تلقاء ذاتها. وليس هذا فحسب، فاليابان تصطنع تهديدات متتالية كمبرر لأن تتحول إلى دولة عسكرية.

وشعبنا محب للسلام ويرنو إليه، ربما أكثر من غيره من الشعوب: فقد عاش النصف الأول من هذا القرن في برائن حكم استعماري من اليابان، ويعيش النصف الثاني في وضع قتالي مع الولايات المتحدة. غير أننا لا نستجدي السلام: نريد سلاما نستطيع أن ننعم فيه بحياة مستقلة، لا سلاما نعيش فيه عبيدا محرومين من كل حرية.

والسيادة هي صمام الأمان لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاشتراكية هي حياة شعبها. إن إرادة الشعب التي لا تهتز وسياسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الدفاع بأقصى قوة عن أسلوبنا في الاشتراكية الذي اختاره الشعب بنفسه ودعم هذا الأسلوب وتطويره. وما هذه إلا ممارسة لحق تقرير المصير وحرية الاختيار الذي تقره الأمم المتحدة. والمواجهة هذه الأيام في شبه الجزيرة الكورية هي في جوهرها مواجهة بين أصحاب البلد الذين يحاولون الدفاع عن كل ما هو لهم، والقوى الأجنبية التي تسعى إلى إيدائهم. وهذا هو العامل الأساسي في استمرار زعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

المتحدة بصورة رسمية في القرار الذي اعتمد في الدورة العشرين للجمعية العامة.

إن أكثر الطرق علانية ومعقولة لتحقيق إعادة التوحيد هو صيغة الكونفدرالية، حيث تتيح لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إمكانية تحقيق إعادة التوحيد الوطني بطريقة عادلة وسلسة على أساس احتفاظ كل منهما بأفكاره ونظامه والإبقاء عليها كما هي. وأية محاولة من جانب أحد الطرفين لتغيير الطرف الآخر، وتقديم المزاعم عن "سياسة ضوء الشمس" والتفاعل، مع تجاهل حقيقة وجود أفكار ونظم مختلفة في الشمال والجنوب، لن تؤدي إلا إلى مواجهات وصراعات.

وبغية التخلص من المواجهات بين الشمال والجنوب، والنهوض بإعادة التوحيد الوطني والوحدة، يتعين على سلطات كوريا الجنوبية أن تلغي، في جملة أمور أخرى، قانون الأمن الوطني، الذي عرف الأخوة أبناء البلد على أنهم العدو. وحقيقة أن الوفود المنتمية إلى المنظمات الوطنية المؤيدة لإعادة التوحيد في كوريا الجنوبية والتي زارت بيونغ يانغ في آب/أغسطس الماضي قد ألقى بها في غياهب السجون، بسبب مشاركتها في المهرجان الكبير لإعادة التوحيد، تقدم صورة واضحة عن الأعمال المعادية لإعادة التوحيد وانتهاك سلطات كوريا الجنوبية لحقوق الإنسان من خلال استخدام قانون الأمن الوطني. وتحدثت سلطات كوريا الجنوبية الآن عن المصالحة والتعاون مع الشمال. ولكن خلف الستار، فإنهم يجرمون الاتصالات والتبادل بين أفراد الشعب وبين الشخصيات الأخرى في كوريا الشمالية والجنوبية ويقمعون القوات الوطنية المؤيدة لإعادة التوحيد باستخدام قانون الأمن الوطني.

ولذا، وما دام قائما قانون الأمن الوطني والقانون المناهض للوطنية وإعادة التوحيد، فإن من المستحيل تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية وإقامة الاتصالات والتبادل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. ولن تصبح علاقات الشمال والجنوب علاقات تتسم بالثقة والمصالحة ولن يتحقق انفراج حاسم من أجل إعادة التوحيد إلا عندما تتخذ سلطات كوريا الجنوبية موقفا مؤيدا للاستقلال الوطني والانتماء الوطني، بدلا من الاعتماد على القوى الأجنبية والتعاون معها.

وفي ١٨ نيسان/أبريل من العام الماضي، قدم الجنرال كيم يونغ الثاني سياسة عامة من خمس نقاط للوحدة

نواياها تجاهنا بالأفعال، إن لم تكن تضرر السوء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن حسن الطالع أن الولايات المتحدة قررت مؤخرا إجراء رفع جزئي للجزاءات الاقتصادية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكننا نصبو إلى رفع شامل وفعلي لتلك الجزاءات جميعها.

وإذا أوقفت الولايات المتحدة سياستها العدوانية إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحركت نحو تحسين العلاقات فإننا سنستجيب أيضا بحسن نية. ومن المقرر أن نشرع في الوقت الحاضر في مباحثات رفيعة المستوى توصلنا إلى تسوية القضايا المتعلقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ومن المقرر أن تجري هذه المباحثات استجابة لطلب من الولايات المتحدة، وسوف تعلق إطلاقا القذائف في فترة استمرار المباحثات.

وينبغي ألا تسعى الولايات المتحدة إلى اختبار قدرتنا العسكرية أو إلى تخويف وإخضاع شعبنا بتهديدات واستفزازات عسكرية. فأى عمل متهور من هذا القبيل سيؤدي بالتأكيد إلى الرد بدفاع قوي عن النفس قد تكون له عواقب مأساوية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضي بمسؤوليتها عن ضمان السلام في شبه الجزيرة الكورية من خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٩٠ (د - ٣٠) ب٤، في أسرع وقت ممكن، وهو قرار يطالب بحل قيادة الأمم المتحدة.

وإن تحقيق الوحدة الوطنية من جديد بصورة مبكرة هو رغبة طالما تعلقنا بها أمتنا منذ أمد طويل. وفي الوقت نفسه، فإن إعادة التوحيد شرط أساسي مسبق لضمان السلم والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. وما دامت كوريا مقسمة، فإن الحالة في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لن تستقر أبدا. وهذا يضر بالسلم في آسيا وفي بقية أنحاء العالم.

ولقد وضعنا فعلا مبادئ لإعادة التوحيد الوطني. والمبادئ الثلاثة التي تقوم على الاستقلال وإعادة التوحيد بطريقة سلمية والوحدة الوطنية الكبرى والتي تم التأكيد عليها من جانب كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ونشرت علنا داخل البلاد وخارجها، في البيان المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه، تشكل البرنامج الكبير لإعادة التوحيد. وهي تشكل ركيزة إعادة التوحيد الوطني، التي رحبت بها الأمم

القوة ضد الدول ذات السيادة ينبغي أن يرفض رفضاً قاطعاً.

ولكي تفي الأمم المتحدة بمسؤولياتها وتضطلع بدورها وفقاً للميثاق، ينبغي ممارسة الديمقراطية في أنشطة الأمم المتحدة. ومن دون تعزيز لسلطة الجمعية العامة، ومن دون إعادة هيكلة مبكرة لمجلس الأمن، لن تتمكن الأمم المتحدة من تلبية احتياجات حالة تتغير بسرعة ومواجهة التحديات الجديدة. وينبغي تعزيز سلطة الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء وتتفاعل بطريقة ديمقراطية على قدم المساواة.

فإذا تم تمكين الجمعية العامة من أن تتداول بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية، مثل ضمان السلم والأمن الدوليين، ومن النظر أخيراً في قرارات مجلس الأمن الهامة المتعلقة بالجزءات واستخدام القوة، فإذا هذا سيفضي إلى ضمان النزاهة في أنشطة الأمم المتحدة ومنع فرادى البلدان من ممارسة التعسف. وينبغي إصلاح مجلس الأمن بطريقة تمكن من تمثيل جميع المناطق على قدم المساواة في تركيبته وضمن الشفافية الكاملة في جميع أنشطته.

وفي هذا الصدد، فإننا نعارض تحت أي ظرف من الظروف العضوية الدائمة لدولة مهزومة لم تُصَف جرائمها السابقة بعد. ونرى أن الاقتراح الذي قدمته الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز بزيادة المقاعد غير الدائمة أولاً، ومن السهل نسبياً الاتفاق على ذلك في هذه المرحلة الراهنة، يستحق دراسة جدية. وبما أن مجلس الأمن يتخذ تدابير بالنيابة عن العضوية العامة في الأمم المتحدة، فإن أساليب عمله، وبخاصة، عمليات اتخاذ القرار فيه، ينبغي أن تكون أكثر شفافية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

وستواصل حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الحفاظ على الاستقلال والسلام والصداقة بوصفها المثل الأساسية لسياساتها الخارجية.

ونحن على اقتناع بأن إيلاء الأهمية للاستقلال والسلم والصداقة في العلاقات الدولية يتفق مع أغراض الأمم المتحدة وأهدافها ويسهم في تحقيق السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وفي آسيا، وفي بقية العالم.

الوطنية الكبرى من أجل الإسراع في عملية إعادة التوحيد المستقلة والسلمية للبلاد. وتمثل هذه السياسة: أولاً، الاستناد إلى مبدأ إعادة التوحيد الوطني؛ وثانياً، توحيد الأمة بأسرها تحت لواء الوطنية وإعادة التوحيد الوطني؛ وثالثاً، تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب؛ ورابعاً، النضال ضد الهيمنة الأجنبية والقوى المعادية لإعادة التوحيد؛ وخامساً، تطوير العلاقات المتبادلة، والاتصالات والحوارات، وتعزيز التضامن والائتلاف بين الأمة بكاملها.

فالوحدة الكبرى للأمة بأسرها تتمثل في إعادة التوحيد الوطني. وبالرغم من الصعوبات والعقبات العديدة التي لا تزال تقف في طريق إعادة التوحيد الوطني، فإننا نشعر بالتفاؤل حيال آفاق تحقيقها. فامتنا أمة واحدة، ووطننا وطن واحد. وتحت لواء إعادة التوحيد الوطني، ستحقق أمتنا الوحدة الوطنية الكبرى حتماً.

وينبغي للقرن الحادي والعشرين أن يكون قرن الاستقلال، الذي تزول فيه فكرة "الهيمنة" والطغيان وتحترم فيه على حد سواء سيادة جميع الدول. ومن أجل تحقيق قرن جديد من الاستقلال والسلام الدائم، ينبغي إرساء نظام دولي جديد لا يتسامح أبداً مع الطغيان والعسف.

وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن مبدأ احترام السيادة ينبغي التقيده به تقيدا صارماً بوصفه المبدأ الأسمى في العلاقات الدولية. والإصرار على أن نزع السلاح وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية ينبغي أن تكون لها الأولوية على حساب السيادة أمر ينبغي التنديد به بشدة بوصفه محاولة خطيرة لتبرير الطغيان والعسف. ولا يمكن تسوية النزاعات على النحو المناسب من خلال تدابير استبدادية وتعسفية، مثل الجزاءات واللجوء إلى القوة. بل ينبغي أن تحسم من خلال الحوار والمفاوضات في جميع الحالات.

فبلدان أفريقيا والشرق الأوسط التي تصر على أن تكون مسؤولة عن حسم قضاياها من خلال الحوار والمفاوضات تتمتع بدعم المجتمع الدولي. فالمهم في إنشاء نظام دولي عادل هو ضمان تحقيق النزاهة في صوغ وتطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بنزع السلاح، وحقوق الإنسان وما شابه ذلك. وعلى وجه الخصوص، فإن المعيار المزدوج في إساءة استخدام القانون الدولي كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول واستخدام

جنوب شرق آسيا، لدينا المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يتناول بعض جوانب المسائل الأمنية بهذا الشعور التقليدي.

بيد أن المفاهيم التقليدية للأمن عاجزة للغاية عن التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه البشرية، والمجال الضيق للغاية لتعريفها يمثل قيوداً تحد من قدرتنا على تصور الأخطار الجديدة في عصرنا والاستجابة لها.

إن الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة تنعقد في ظل أخطار الصراعات في كوسوفو وتيمور الشرقية. ونحن جميعاً منشغلون بآثار وعواقب الطريق التي نخترها للتصدي لهذين الصراعين.

ونحن في المجتمع الدولي نواجه أكثر فأكثر بصراعات داخل الدول، وليس بين الدول أو فيما بينها، كما كان الحال في الماضي. وبدلاً من الدفاع عن حقوق الدول أو مصالحها أو سيادتها، يتعيّن علينا الآن أن نصارع للدفاع عن الصالح العام، وحماية الحقوق خارج الحدود والتدخل لتعزيز المثل العليا والأهداف الإنسانية.

وتواجه منظماتنا الآن تحدي وضع مبادئ توجيهية واضحة للسعي الجماعي لتحقيق هذه الأهداف الجديدة السامية وجدول الأعمال المعقّد الجديد هذا. وما لم نأت، بوصفنا المحفل الأسمى للبشرية، بمعايير موضوعية وتوافقية، وحتى نأتي بها، لن يتسنى للمجتمع الدولي أن يتصدى بفعالية للصراعات الداخلية العديدة الكامنة. إن الفترة بين الآن ومؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر المقبل فترة مناسبة لنقوم بالتداول على نحو جماعي في هذه المسألة. وأشيد بالأمين العام على دوره القيادي الذي تمثّل في إطلاق عملية التشاور في بداية الدورة. ويتعهّد وفدي بكامل تعاونه له ولجميع الممثلين في الجمعية من أجل حصيلة ناجحة لهذا السعي التاريخي.

ولكن علينا ألا ننسى أنه قبل أن نحمي تلك المصالح المشتركة ونعززها، ونحمي الحقوق خارج الحدود، ونفكر في التدخل استناداً إلى أسباب إنسانية، يجب أن نتأكد من اتفاقنا بشأن ماهية ما يجب علينا أن نحّميه ونعززّه وما نريد أن نحّميه ونعززّه.

وأقترح أن نبدأ بتغيير انشغالنا التقليدي الذي ينحصر في أمن الدول وسيادتها ونقوم بإعمال النظر الجاد في المفهوم الناشئ المتمثل في الأمن الإنساني. وهو

وفي الختام، أؤكد للجمعية العامة أن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيبدل جهوداً صادقة من أجل نجاح هذه الدورة وسيتعاون على نحو نشط مع الرئيس في الاضطلاع بأعماله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو معالي السيد سورين بتسوان، وزير الشؤون الخارجية في تايلند.

السيد بتسوان (تايلند) (تكلم بالانكليزية): باسم تايلند حكومة وشعباً، أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة، يا سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيساً للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأنا على ثقة من أنه بقيادةكم الماهرة وخبرتكم، ستكمل هذه الدورة أعمالها بنجاح وتمهد الساحة لعقد جمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية في السنة المقبلة.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيد ديدبير أوبرتي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن وفدي يقدر حق التقدير قيادته وتفانيه الدؤوب في الاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة التي وضعت على عاتقه خلال السنة الماضية.

وأود، باسم تايلند حكومة وشعباً، أن أهنيء مملكة تونغاً وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو على انتخابها أعضاء جدد في الأمم المتحدة، مما يزيد تعزيز الطابع العالمي للمنظمة.

ونحن نجتمع على أعتاب الألفية الجديدة، نجد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا يزالان منشغلان بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إلا أن ذلك لا يمثل سوى غرض واحد من الأغراض العديدة لمنظمتنا؛ فتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتشجيع عليه هدف لا يقل عن ذلك أهمية في ميثاقنا.

وعلى نحو ثابت، فإن النموذج التقليدي للأمن يسود في المناقشات وما يتبعها من أعمال فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وبعد مرور عقد من الزمان على نهاية الحرب الباردة، تنحو المنظمات العالمية والإقليمية إلى تركيز جهودها بالدرجة الأولى على المفاهيم التقليدية للأمن والأدوات ذات الصلة لحل المشاكل الأمنية. وفي

المتعددة الوجوه التي أمامنا المترتبة عن العولمة التي لا يكبحها شيء. إن من المسلم به أن العولمة خلقت العديد من الفرص والمنافع الهامة، مثل خلق أسواق عالمية أكثر تنافسا، أدت إلى فعاليات أكبر في الإنتاج وإلى نمو اقتصادي أسرع. ولكنني أطرح سؤالاً: هل ساعدت العولمة على القضاء على الفقر في المناطق دون الإقليمية المهمشة من العالم، أو هل قضت على المظالم الاجتماعية والاقتصادية حتى في العالم المتقدم النمو؟ نحن لا يمكننا إنكار أن قوى السوق التي لا يكبح لها جماح والتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل غير المقيدة وهذا قليل من كثير من أمثلة العولمة، كانت لها آثار مدمرة على اقتصاداتنا، وعلى تماسكنا الاجتماعي واستقرارنا السياسي وكياننا الثقافي - أي في كثير من الأحوال للأسوأ بدلا من الأحسن.

إن أحداث الأزمة المالية التي وقعت مؤخرا في آسيا وضعتنا وجها لوجه أمام أسوأ آثار العولمة. إن الملايين من البالغين فقدوا عملهم وعدد كبير من الأطفال اضطروا إلى ترك المدارس. لكن الأزمة جعلتنا أكثر تصميمًا على مواجهة هذا التحدي، الذي، وإن كان مالياً في طابعه بشكل أساسي، كانت له آثار اجتماعية ضخمة. ولقد تعلمنا أن الطابع المتعدد الوجوه لتحدي العولمة يتطلب استجابة متعددة الوجوه.

وفي حالتنا، بجانب الإصلاحات والتكيفات الاقتصادية التقليدية المتخذة، سعيًا أيضا إلى تركيز جهودنا على التصدي للتهديدات القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي يتعرض لها بقاء ورفاه الأفراد ومجتمعنا على حد سواء. ولذلك فإننا نولي أولوية كبرى لتعزيز إنشاء شبكات تأمين اجتماعي كافية وتممية الموارد البشرية. وهذه الاستراتيجية تضع الشعب في قلب جهودنا الوطنية لتحقيق إنعاشنا الاقتصادي. ويمكنني أن أقول بفخر إن جهودنا قد أثمرت في نهاية الأمر. لقد خرجنا من الأزمة أكثر قدرة على المنافسة، وأكثر مرونة وأفضل استعدادا، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الصعيد العالمي، أعتقد اعتقادا راسخا أننا، لكي نواجه تحديات العولمة ونستفيد من منافعها أكثر استفادة، يجب أن نضافر الجهود لتعزيز العولمة بوجه إنساني. وهذه ليست فكرة جديدة. فالأمين العام السيد كوفي عنان تكلم عنها. والأمم المتحدة، على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان لوقت طويل مناصرًا لهذا المفهوم. وللأسف، عندما طرح منذ سنوات

مفهوم يسعى إلى المضي بنا إلى ما يتجاوز المعنى التقليدي للأمن، بتناول مسائل جديدة. وما يشمله نطاق الأمن الإنساني ليس محددًا تماما حتى الآن. باستثناء وضع الناس في صميم تعريفنا للأمن. فالأمن الآن يتصل بالناس أكثر مما يتصل بالدول.

وأحد تفاسير الأمن الإنساني السائدة حاليا يشمل صون الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها واستخدام القانون الإنساني، وحماية النساء والأطفال وغير المحاربين من آثار الصراعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب. وقد شهدنا أيضا أعمالا متضادة لتحقيق تلك الأهداف ببذل جهود مشتركة للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة، ومكافحة الجريمة المنظمة. وهذا التفسير المحدود إلى حد ما للأمن الإنساني يشدد على الحماية المادية للإنسان ويسعى ليضمن للبشر الحرية من الخوف. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

إلا أن هذه الخطوة ليست كافية. فنحن نعتقد أن الأمن الإنساني يجب أن يكون أكثر شمولًا. هل يمكننا تحمل تكلفة الاستمرار في إيلاء أهمية أقل لتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن البشري؟ هل بوسعنا حقا أن نعيش في أمن حقيقي في وسط ١,٣ مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، أو وسط ٨٤٠ مليون شخص آخرين يظنون يعانون من سوء التغذية؟ هل بوسعنا أن نستمتع على النحو الكامل بحريتنا من الخوف بدون أن نتحرر من الفاقة الناشئة عن العيش في بيئة خالية من الأمراض المعدية والأمية والفقر والكوارث الطبيعية والقتال الاجتماعي؟ وإذا كنا نولي أهمية لحماية الأطفال من الآثار الضارة في أوقات الحرب، ألا يجدر بنا أن نولي أهمية مماثلة لتوفير فوائد أساسية للأطفال خلال أوقات السلم؟ إننا لا يمكن أن نتجاهل حاجة الناس لكفالة حريتهم من الفاقة. ونحن نعتقد أن البشر لن يتمتعوا بأمن حقيقي إلا إذا أتاحت لهم فرصة لكسب معيشتهم، وكانوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم، وأتاحت لهم فرص متساوية لتنمية وسائل معيشتهم، ولاتخاذ قراراتهم بشأن مصائرهم. وهذا لن يحدث ما دام الناس مهددين بالعلل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر، والمرض، والتدهور البيئي والردائل الاجتماعية بما في ذلك المخدرات.

إن ضرورة السعي إلى تحقيق الأمن الإنساني بمعناه الواسع الأكثر شمولًا تجعلها أكثر إلحاحا للتحديات

ما سيكون عليه دور الأمم المتحدة في الألفية المقبلة. وإنتي أحث الجميع منا على الإسهام في هذه الدورة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بوركينا فاصو، سعادة السيد يوسف أودراوغو.

السيد أودراوغو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن انتخابكم البارز، لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة إشادة بجدارتكم الشخصية وصفاتكم البارزة كدبلوماسي، وبلدكم، ناميبيا، وهو بلد يعد بالنسبة لنا مثالا أعلى للكفاح ضد القمع. اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء بأن أوجه أصدق وأحر تهانينا إليكم. إن بلدكم وبوركينا فاصو يتشاطران معا نفس المبادئ السامية والقيم، كما يتقاسمان أيضا رؤية مماثلة لمستقبل أفريقيا والعالم. ويكفي القول بأننا نعرب لكم مقدما عن رغبتنا وتعاوننا في نجاح مهمتكم.

وينبغي لنا أيضا أن نشيد بسلفكم، السيد ديدويه أوبيرتي الذي اضطلع ببراعة بمسؤولياته الهامة أثناء هذه السنة الشاقة بصفة خاصة. وأشيد كذلك بأميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي يستحق تقديرا ودعما الكامل لعمله وهو يرأس الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أهنئ الأعضاء الثلاثة الجدد الذين انضموا إلى عضوية أسرة الأمم المتحدة الكبيرة، وهم تونغفا، وناورو، وكيريباس.

ودورة الجمعية العامة هذه، وهي آخر دورة في هذا القرن، تبدأ في وقت تتميز فيه الساحة الدولية بصراعات وأعمال قتالية متكررة ومستمرة فيما بين الدول والأعراق.

ويبدو أن عولمة الاقتصاد الدولي وتحرير التجارة العالمية يتسببان في تفاقم الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب. ويبدو أن هناك تراجعا كبيرا من جانب الأهداف السامية لمنظمتنا، وهي تعزيز السلام، والأمن، والعدالة، والمساواة.

إننا نواجه تحديات متزايدة، مما يزيد من صعوبة مهمة الأمم المتحدة. ومع ذلك، نشعر بأن الألفية القادمة

كان لا يزال يعتبر فكرة سابقة لأوانها كثيرا. وإذا كنا لا نزال نجد أن هذا المفهوم مفهوم ثوري، فإننا فعلا متأخرين.

إننا بحاجة إلى كفالة أن تقودنا العولمة في جملة أمور، إلى مساواة أكبر بين الشعوب والدول؛ وإلى تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وتعزيز المجتمعات؛ وإلى إدراج عدد أكبر من الاقتصادات كشركاء في بناء الاقتصاد العالمي؛ وإلى تخفيف حدة الفقر وخفض الفجوة في الدخل بين الغني جدا والفقير جدا؛ وإلى تعزيز حماية وصون بيئتنا؛ وإلى زيادة حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وربما الأكثر أهمية وأكثر بساطة، تحقيق حياة أفضل لجميع الشعوب.

إن عقد الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تايلند في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠، سيكون لحظة هامة حاسمة في سعينا لتعزيز العولمة بوجه إنساني. وسننظر في جميع هذه التحديات معا. ونأمل أن نتمكن من تخفيف مساوئ العولمة وتحويلها إلى قوة خيرة للتعمير والتوزيع المنصف للثروة والفرص، وليست قوة التدمير وزعزعة الاستقرار المهددة التي كانت حتى الآن.

ويسرني أن أذكر بأن استعداداتنا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العاشر تسير سيرا حسنا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأكيد حكومة تايلند لكم جميعا في الجمعية بأن بانكوك ستكون مستعدة تماما لذلك المؤتمر في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وتايلند، بصفتها البلد المضيف، تشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على النظر في إرسال وفودها إلى بانكوك على أعلى المستويات الممكنة.

إن تجميع القوى لتعزيز العولمة بوجه إنساني إسهام متميز لتعزيز الأمن الإنساني. والأمم المتحدة تقوم فعلا بدور رائد في تحقيق هذا الهدف على الصعيد العالمي. لكن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقوم بذلك بمفردها. وإنما تحتاج إلى إقامة شراكة مع القطاع غير الحكومي، على وجه الخصوص القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات الدولية الأخرى. وسعينا لتحديد وتعزيز الأمن الإنساني له، إلى حد ما، آثار فلسفية وعملية - إيجابية وسلبية على حد سواء - بالنسبة لنا بوصفنا دولا ذات سيادة وللأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية المتعددة الأطراف الرائدة. ونحن نبدأ بذل جهود لتحديد

التدخل يجب ألا يحدث إلا على أساس ولاية صريحة ودقيقة وتحت إشراف الأمم المتحدة.

ورغم أن هدف هذا النمط من التدخل، وهو حماية الأقلية المغبونة، قد يبدو دفاعيا، إلا أن الأسلوب الذي نَفَّذ به يبعث على القلق لأنه يمثل تحديا للأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي الأساسية. ومما يثلج صدر بوركينا فاسو أن الأمم المتحدة تضطلع بدورها المناسب في حل هذا الصراع.

ولكن مما لا شك فيه أن أفريقيا هي القارة التي عانت أكبر معاناة من جراء هذه الأزمات. ورغم أن السلام قد استعيد في غينيا - بيساو؛ وبالنسبة لسيراليون، فإن اتفاق لومي، الذي وقّع في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ بالمشاركة الفعالة من جانب بوركينا فاسو، قد أنهى إطلاق النار؛ إلا أنه يتعين علينا أن نواصل الكفاح بدأب لحسم الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي القرن الأفريقي، وفي أنغولا.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن إيجاد حل إذا ما أخذت في الحسبان مسائل الأمن، التي لا تزال الشواغل الأساسية لمختلف الدول المتورطة في هذا الصراع. وبالتالي، تعتبر بوركينا فاسو أنه ينبغي لجميع الأطراف قبول اتفاقات لوساكا إذا أرادت إعطاء فرصة للسلام.

وإذ تنتقل إلى النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، نجد أن الرئيس بليز كومباورية، أثناء فترة توليه رئاسة وفدر رفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، بذل قصارى جهده بموجب الولاية التي تعهده بها مؤتمر القمة الرابع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات المنظمة الذي عقد في أوغادوغو في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وقد أسفرت جهودنا عن قبول الطرفين اتفاق أوغادوغو الإطاري، وعن قبولهما طرائق تنفيذ هذا الاتفاق في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الخامس والثلاثين، الذي عُقد في الجزائر. ونحن مقتنعون بأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي للمنظمة، الذي سلمناه الشعلة، سيعمل على كفاءة انتهاء هذه الحالة الدقيقة بنجاح. وهو، إذ يضطلع بذلك، سيحصل على الدعم المستمر والنشط من السيد سليم أحمد سليم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتعاون الأمم

ستكون وقتا تنمو فيه شعوبنا، ولا سيما شعوب البلدان النامية.

لقد جلب القرن الآخذ في الانحسار كل تحد ممكن، إلا أنه ولد الآمال العظام أيضا. لقد حفل بأغزر إنتاج فيما يتعلق بالصكوك القانونية الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان وتدعيمها. ورغم ذلك، ظهرت مخاطر

هائلة أثناء هذه الفترة أو شكت على إلحاق الضرر بوجود الجنس البشري نفسه. وذكرى الحربين العالميتين لا تزال عالقة تماما بالأذهان.

وعلينا أن نفهم أن الأمم المتحدة، التي أنشئت نتيجة للاضطراب العام الذي ساد في فترة ما بعد الحرب، وكلفت بالعمل على إرساء السلام والأمن الجماعي الحقيقي في عالمنا، تحرز قدرا كبيرا من المنجزات، بمساعدة المنظمات الإقليمية، أو دون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وغيرها.

ورغم كل هذه الجهود، لا يزال السعي من أجل إرساء السلام مهمة ضخمة وعسيرة. فلا تزال الحروب والصراعات والمواجهات بجميع أشكالها تنشب في الساحة الدولية، وتزيل أي تقدم أحرز في ميدان التنمية.

وفي الشرق الأوسط، ما زال مستوى التوتر بين الأطراف مرتفعا جدا، حتى بالرغم من أن التغييرات السياسية التي حدثت مؤخرا تولد الآمال في التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية، وبخاصة منذ التوقيع على مذكرة شرم الشيخ في ٤ أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي هذه الحالة الدولية المشحونة بالصراعات، لا يمكننا إلا أن نبتهج لرؤية الحرب في تيمور الشرقية تنحسر بفضل حكمة وواقعية أطراف هذا الصراع الأليم، وهي حرب كانت تبدو حتمية.

ولا يمكن أن يفوتني ذكر التدخل العسكري من جانب بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا، وبشكل خاص في كوسوفو، وهي عملية يفترض أن شرعيتها تستند إلى الحق في التدخل الإنساني. ولكن بلادي، بوركينا فاسو، من بين الدول التي تعتقد أن هذا

ولكن أي سلام يكون هشا إن لم يسانده نزع سلاح حقيقي. ولهذا نؤيد جميع المبادرات الدولية في هذا المجال، وبخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد انضمت بلادي إلى مكافحة الألغام المضادة للأفراد بتوقيعها وتصديقها على الاتفاقية ذات الصلة. ومما يتلج صدر بوركينا فاصو الدعم المتنامي من جانب المجتمع الدولي لمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بوقف إنتاج الأسلحة الخفيفة والاتجار بها.

وجنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، يشارك بلدي أيضا في عمليات حفظ السلام، وفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة خاصة.

عند فجر القرن الواحد والعشرين من المحزن أن نلاحظ أن الاقتصاد العالمي ما زالت تتحكم فيه وتسيطر عليه أقلية من الدول تتلاعب في قواعده وطريقة تسييره لخدمة مصالحها الخاصة، وعلى حساب مصالح الأغلبية العظمى التي تتألف منها بلدان الجنوب.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، ما زال الفقر يتفاقم في البلدان النامية التي يوجد بها قرابة ١,٥ بليون شخص - أي ربع سكان العالم - يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا للفرد. والأمن الغذائي ليس له أي ضمان كان في تلك البلدان، في وقت يجري فيه إتلاف الغذاء على نطاق واسع في البلدان الغنية بغية تثبيت الأسعار. وندرة إمدادات مياه الشرب والخدمات الصحية تحكم على ثلث البشرية بمتوسط من العمر المتوقع لا يزيد على ٤٠ سنة. والامية تحد كثيرا من وصول أفقر الناس إلى المعرفة، وبالتالي إلى معلومات عن الكيفية التي تدار بها بلدانهم. أما أقل شرائح المجتمع حظا وأكثرها ضعفا أي النساء والأطفال والمسنين - فهي لا تتمتع تمتعا كاملا بمزايا أي نظام للحماية القانونية.

وعلى مستوى أعم، توجد تفاوتات غير مقبولة في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية التي تزداد ضعفا بسبب الخلل الهيكلي المزمن في تبادلاتها التجارية مع البلدان المتقدمة النمو. وعلى الرغم من القرارات المتخذة في المؤتمرات الوزارية لمنظمة

المتحدة وجميع الدول التي تضطلع بدور إيجابي وحكيم جدا في إيجاد حل سلمي للصراع بين هذين البلدين الشقيقتين. وتحقيقا لهذا الغرض، سنطالب الطرفين بالتعاون، ونطالب الجميع بتقديم الدعم، وبخاصة الأمم المتحدة.

وقد ظل الصراع بين الأشقاء في أنغولا أكثر من عقدين، رغم كل الجزاءات التي وقعت على السيد جوناس سافيمبي وحرسته، يونيتا، ورغم كل التدابير المتخذة ضدهما. وبوركينا فاصو مقتنعة بأنه في هذه الحالة، مثلها مثل غيرها من الحالات، وبخاصة سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لن يمكن إيجاد حل عادل ودائم إلا من خلال إجراء حوار بين الطرفين.

ومن الواضح أنه نظرا للطبيعة المعقدة والمتداخلة على نحو متزايد لمختلف الصراعات التي ذكرتها، فلن يمكن حسمها بأسلوب عادل ودائم إلا إذا بذل الجميع جهودا متضافرة. وهذا لا يتضمن فقط طرفي الصراع والمجتمع الدولي، أي الأمم المتحدة، بل أيضا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، لاحظنا طيلة فترة ولايتنا رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية، تصميم هذه المنظمة على الاضطلاع بمسؤولياتها، والتزامها بذلك على الوجه الأكمل، ويشهد على ذلك مختلف المبادرات التي اتخذتها.

وما زلنا مقتنعين بأن أفريقيا قد نظرت بحسم في العواقب الوخيمة التي تعود بها هذه الصراعات المضاعفة على التنمية الاقتصادية والبشرية لسكانها. وبالتالي، فقد اتخذت، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الخامس والثلاثين في الجزائر، المقرر التاريخي والجسور بإعلان سنة ٢٠٠٠ سنة سلام وأمن في جميع أنحاء القارة.

وبطبيعة الحال، نعلم تماما أنه لكي يتحقق هذا الهدف، لا بد من أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الجوهري، ليس على الصعيد السياسي فحسب، حيث ستكون هناك حاجة إلى مساندته لتنفيذ مقرراتنا وقراراتنا، بل على الصعيد الهام بنفس الدرجة أيضا، ألا وهو الدعم المادي والسوقي، والمساعدات التقنية والاعتبارات الإنسانية.

ومسألة جمهورية الصين في تايوان تستحق أيضا الاهتمام في هذا السياق. ولصالح الإنصاف ومبدأ العالمية، تعتقد بوركينا فاصو أن من الإجحاف أن ننذ ٢٢ مليون صيني. وهذا هو السبب في أننا نؤيد بقوة المبادرة الداعية إلى إنشاء فريق لدراسة الحالة الخاصة والاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان، لتحديد الطريقة التي يمكن بها أن يكون ذلك الكيان ممثلا في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تتطلب العدالة في العلاقات الدولية أن نعيد تشكيل المنظمة لكي نستجيب بشكل أفضل لمطالب عصرنا وتطلعات الإنسانية. وحتى تكون الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وأكثر عدلا يجب أن يصل هذا الإصلاح إلى قلب هيئتها الرئيسية، أي مجلس الأمن الذي يتعين استعراضه وتصحيح تشكيله وأساليب عمله. ويجب أيضا تقوية القدرات التنفيذية للمنظمة، أي الهياكل والأنشطة المرتبطة بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن بوركينا فاصو تؤمن بأن الإنسان هو علة وهدف كل سعي. وهذا ما يجعل حقوق الإنسان وكرامة الإنسان محور شواغلنا. بل الواقع هو أن بلدي ما فتى يخطو بأقدام ثابتة، منذ عام ١٩٩١، على طريق التحول الديمقراطي الذي لا رجعة فيه، والذي أدى إلى إجراء عدة جولات من الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية، في ظل ظروف اعترف المراقبون الدوليون بأنها هادئة ونزيهة. وهذه العملية يجري توطيدها حاليا، كما يجري ترسيخ ثقافة الديمقراطية والمواطنة في ظل نظام جمهوري. والشاهد على هذه الحقيقة هو ما ينعم به بلدنا من استقرار وأمن في البيئة المضطربة الراهنة.

إننا نؤمن بأن قيم الديمقراطية والحرية لا يمكن تقديرها بالمال. لذا فإننا لن نألو جهدا في سبيل تعزيز ونشر هذه القيم. وتعتزم بوركينا فاصو التقدم بإسهام متواضع من أجل بناء عالم أكثر إنسانية وعدالة وتضامنا، لأننا مقتنعون بأن النظام الدولي الجديد الذي نتطلع إليه جميعا يقتضي أن توحد القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم صفوفها، وتصبح حافزا على التقدم والرقي من أجل خير الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء ووزير خارجية بلجيكا، معالي السيد لويس ميشيل.

التجارة العالمية، فإن اندماج أقل البلدان تقدما في النظام التجاري المتعدد الأطراف ما زال قضية مطروحة، وخاصة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي ينبغي منحها لتلك البلدان. والتحدي الأعظم الذي سنواجهه في القرن الواحد والعشرين سيكون بلا شك مكافحة تهميش بلدان الجنوب.

أما عبء الدين فلا يزال هو أيضا شغلا شاغلا، على الرغم من المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقرارات التي اتخذها مؤتمر قمة مجموعة السبعة في كولونيا، والتي أرحب بها.

ولتعزيز التنمية البشرية الحقيقية والدائمة التي تتطلع إليها جميع البلدان النامية، يتعين علينا أن نعمل من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة والإنصاف في التجارة الدولية، من خلال تنفيذ تدابير مختلفة، بما فيها تثبيت الأسعار، ووضع ضمانات للصادرات من منتجات البلدان النامية، عن طريق إعادة تسمين المواد الخام؛ وتثبيت استقرار حصائل الصادرات؛ وربط أسعار المواد الخام بأسعار المنتجات المصنعة؛ والوصول الحر لمنتجات الجنوب إلى أسواق الشمال من خلال إلغاء التدابير الحمائية؛ وإصلاح مؤسسات بريتون وودز لتكييفها مع احتياجات وشواغل البلدان النامية؛ وتشجيع الحوار الحقيقي بين الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، ترحب بوركينا فاصو، مع الاهتمام والارتياح، بالمبادرة الأوروبية الخاصة بعقد قمة اقتصادية في العام القادم لبلدان الاتحاد الأوروبي وشركائها الأفارقة.

وكما يعرف الجميع، يمكننا أن نضع خططا كثيرة ونرسم أحلاما طموحة كثيرة ونتصور لعالمنا كل أنواع التحولات والتغيرات. ولكن إن لم نضع العدل والإنصاف والتضامن في قلب كل مشاريعنا ستظل هذه المشاريع ضربا من الخيال. والعدل يقتضي، مثلا، ألا نترك شعبا يموت جوعا بسبب استخدام جزاءات دولية فرضت لمعاقبة حكومته. وبما أنني أتعرض لهذا الموضوع، أود أن أؤكد من جديد تضامنا الكامل مع الجماهير العربية الليبية، ويحدوني الأمل في أن ترفع الجزاءات الجائرة المفروضة على الشعب الليبي الشقيق، وذلك في ضوء التنازلات التي قدمها ذلك البلد بخصوص مسألة لوكيربي. لقد أصبح هذا المطلوب حتميا، في رأينا، منذ القرار التاريخي المتخذ في واغادوغو.

والاجتماعية الرامية إلى خلق عالم أكثر تحضرا، عالم أخذت العولمة تتصدر فيه تدريجيا.

وهنا أفكر في الأعمال المتميزة، بل والمتماسكة، التي قامت بها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة لإيجاد اتجاهات جديدة للتنمية. ويجب مواصلة هذه الأعمال الهامة ودعمها. والالتزامات العالمية التي قطعت في جومتين من أجل التعليم، وفي ريو دي جانيرو من أجل البيئة، وفي فيينا من أجل حقوق الإنسان، وفي كوبنهاغن من أجل التنمية الاجتماعية، وفي القاهرة من أجل السكان والتنمية، وفي بيجين من أجل المرأة، وفي روما من أجل الجوع، وفي اسطنبول من أجل المستوطنات البشرية تشكل مكاسب لا رجعة فيها للبشرية. ومما يدعو إلى السرور أن الشواغل التي نوقشت والنتائج التي اعتمدت في تلك المؤتمرات أخذت تصبح بصورة متزايدة إلهاما لسياساتنا الوطنية، وتساعد على تحقيق التقارب الذي لا غنى عنه فيما بين تلك السياسات.

ولكن مأساة ياغوين وفوديه تضعنا وجها لوجه أمام الحقيقة القاسية المتمثلة في وجود تنمية غير متوازنة. وفي الوقت الذي أتكلم فيه يعيش ١,٣ بليون امرأة ورجل - أو يحاولون العيش - بأقل من دولار يوميا؛ ويعاني ٨٤٠ مليوناً منهم، بمن فيهم ١٦٠ مليون طفل، يوميا من الجوع أو سوء التغذية. والأخطر من ذلك، كما يذكرنا هذان المراهقان، أن ٢٦٠ مليون طفل ليس لديهم إمكانية الوصول إلى المدارس الابتدائية أو الثانوية بسبب نقص الإمكانيات. ويذهب ٢٥٠ مليون طفل كل يوم إلى العمل بدلا من المدارس. وفي فجر الألفية الثالثة من الصعب بصورة متزايدة أن تتحمل حضارتنا مثل هذا التهميش الاجتماعي والإنساني ومثل هذا النقص في التضامن ولا سيما بالنسبة لأطفالنا.

ويجب أن نتوصل إلى تحقيق تضامن أقوى داخل الأمم المتحدة. ويجب أن نعيد الحركة الإنسانية إلى مكانها الصحيح في العلاقات الدولية. ولكي تنجح هذه الحرب ضد الفقر وهذه الحملة من أجل التحرر، يجب أن نتفق على إجراء مراجعة حاسمة للألفية التي تكمن وراء التقلب الاقتصادي الذي يسبب التوتر المالي وعواقبه الاجتماعية المصاحبة له، والتي تسمح بالاستغلال الضخم للضعفاء على أيدي القوى التي كثيرا ما تكون مجهولة ولا يمكن التعرف عليها.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وأن أشكركم على قبولكم المهمة الجسيمة التي تضطلعون بها أثناء هذه الدورة. ونود أيضا أن نعرب عن أطيح تمنياتنا لبلدكم، ناميبيا، الذي تمثلونه باقتدار. كما نشيد بسلفكم، السيد أوبرتي، على الطريقة التي أدار بها أعمالنا أثناء الدورة السابقة.

أود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهانئي الخالصة إلى جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا على انضمامها إلى منظماتنا.

يتسق بياني مع البيان الذي أدلت به هنا رئاسة الاتحاد الأوروبي. وكل ما أوده الآن هو تسليط الضوء على بعض القضايا التي تهمنا بشكل خاص.

في مطلع شهر آب/أغسطس، عثر على جثتي طفلين صغيرين من أفريقي، ياغين ونودي، كانا قد اختبأ في جهاز الهبوط بإحدى طائرات "سابينا". وكانا ضحيتين لمثالية وبراعة دفعتاهما إلى الشروع في رحلة طائشة بحثا عن سراب المجتمع الغربي.

لقد ترك لنا ياغوين وفوديه رسالة مؤثرة، أود أن أقتبس منها بعض الفقرات هنا:

"إلى الأشخاص المسؤولين في أوروبا: إننا نناشدكم بما تتحلون به من تضامن ومعروف أن تساعدوا أفريقيا... فنحن نعاني معاناة هائلة... ولدينا حروب وأمراض... ولدينا مدارس ولكن للحصول على تعليم جيد وتدریس جيد، يحتاج المرء إلى مبالغ كبيرة من المال؛ وآباؤنا فقراء.

"وهكذا فإننا، نحن الأفارقة ولا سيما الأطفال والشباب، نطلب منكم إنشاء منظمة عظيمة وفعالة لأفريقيا... ونحن نريدكم أن تحاربوا الفقر".

والمنظمة العظيمة التي حلم بها ياغوين وفوديه موجودة هنا أمامي في أبهى صورة لها. لقد تم تصورهما منذ البداية لصون السلام وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتبر واضعو الميثاق أن هذين الجانبين لا ينفصلان. وعلى مدار العقد الماضي نجحت هذه المنظمة العظيمة في إرساء أساس عالمي النطاق للقيم الاقتصادية

وإزاء هذه الخلفية وضعت الحكومة البلجيكية الحد يدة التعاون مع وسط أفريقيا في قمة برنامجها. ومن الأهمية لنا بمكان، أن يعود السلام والاستقرار إلى وسط أفريقيا. ويقدم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الأمل. ويتطلب الأمر الإرادة السياسية لمختلف الأطراف المعنية لمعالجة الأسباب المتأصلة للصراع الحالي والسعي إلى إيجاد حلول على صعيد إقليمي. ومن الضروري بذل جهد كبير من المجتمع الدولي لتشجيعها ودعمها. وستؤدي حكومتي نصيبها، وستكشف اتصالاتها المباشرة ودعمها المالي. وقد استجابت بلجيكا لنداء مجلس الأمن بوضع ضباط للاتصال تحت تصرف الأمين العام. وسوف يتم وزعهم طبقا لقرار مجلس الأمن ١٢٥٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.

وغني عن القول إننا نحترم بالكامل رغبة القادة الأفارقة في وجوب العثور على الحلول السياسية الخاصة بهم للصراعات التي تقوض القارة ولكن هذا لا يمكن أن ينطوي على غموض بشأن دوري مجلس الأمن والجمعية العامة. كما أنه لا يعني أن يحجم باقي العالم عن العمل؛ فتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى يتطلب جهودا وموارد ضخمة.

وهنا يجب أن نفكر في عقد ميثاق شراكة حقيقية مع بلدان وسط أفريقيا. وبوحي من ميثاق الاستقرار لدول البلقان من شأن ذلك أن يشكل جزءا من استراتيجية حقيقية للتعاون فيما بين البلدان. وبدعم من المؤسسات المالية الكبرى، يمكن لمثل هذا الميثاق أن يعيد تقوية الآليات الاقتصادية للبلدان الشريكة وتعزيز تنميتها الاجتماعية والديمقراطية. ونحن نعتقد أنه ينبغي لميثاق الشراكة أن يقوم على التعاون الطوعي والاحترام المتبادل لكل بلد أفريقي أو غير أفريقي يوقّع عليه، وألا ينظر إليه بأية طريقة على أنه محاولة للسيطرة الاستعمارية الجديدة على ذلك الجزء من العالم.

وهناك مناطق أخرى في أفريقيا تستحق أن يوليها المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام والجهود. وإنني لأفكر على وجه الخصوص في الصراع الدامي الذي أغرق أنغولا في مأساة إنسانية مروعة. كما أفكر أيضا في الحرب الدائرة بين إثيوبيا وإريتريا التي يجب أن يحال دون انتشارها لتشمل الصومال. وفي سيراليون تدعو الجهود التي بذلتها البلدان المجاورة والتي دعمتها بلجيكا وشركاء آخرون، إلى التفاؤل. ويحدونا أمل أيضا في أن يعود السلم والأمن إلى غينيا - بيساو. بيد أنه ما زال علينا أن نفضل

ومن ثم فنحن على اقتناع شديد بأننا يجب أن نعيد أولية القيادة السياسية في مجتمعنا ذي الصبغة العالمية. ويجب أن نسعى بدون برنامج خفي إلى تشكيل نظام سياسي عالمي جديد. ونحن بحاجة إلى إجراءات تتخذها الأمم المتحدة وتتسم بمزيد من القوة والتماسك من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب استخدام جميع الأدوات العالمية المتاحة للتوجيه الاقتصادي والمالي والتجاري ويعني هذا أنه يجب علينا أن نكون أكثر تصميمًا على استعادة أولية السياسة وعدم السماح بعد الآن للشرعية الديمقراطية بأن تروغ منا أو حتى تتعرض للمهانة بفعل المصالح الأنايية أو المتسمة بطابع المضاربة. ويجب أن تسود دائما حقوق الناس على قوة الأموال.

وسوف تدعم بلجيكا جهود الأمم المتحدة كي تستعيد المنظمة عملها المتمثل في توفير الحماية من الآثار الجانبية غير المقبولة للعولمة. وبهذه الروح، يعلّق بلدي أهمية كبرى على نجاح جمعية الألفية القادمة. وفي ذلك السياق، يسر بلجيكا أن تكون المضيفة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في ربيع عام ٢٠٠١، الذي سيجتمع في بروكسل جميع شركاء التنمية. ونأمل أن تؤدي هذه المناسبة الكبرى إلى التزام متجدد بإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي على أساس أهداف ملموسة ويمكن قياسها. وقد أعربت الحكومة البلجيكية، التي تولت السلطة مؤخرا، بوضوح عن تصميمها السياسي على زيادة تمويلنا تدريجيا للشراكة والتعاون على الصعيد الثنائي. وسوف نولي اهتماما خاصا لنوعية المشاريع التي نتبناها ولتنفيذها على نحو متسق.

وإنني أعرب عن الرغبة في أن يسير عمل هذه الجمعية العامة تحت راية أفريقيا. وأن بيانكم الافتتاحي المشجع، سيدي الرئيس، والكلمات التي ألقاها الرئيس مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، والرئيس الجزائري بوتفليقة بعثت برسالة قوية في ذلك الصدد. ونحن البلجيكيون لدينا اهتمام تقليدي بالآفاق السياسية والاقتصادية والإنمائية لوسط أفريقيا. ويجب أن تعيد بلجيكا إقامة الروابط مع تلك المنطقة التي كانت قائمة بفضل التاريخ والتجربة. وينطوي هذا أيضا على مسؤوليات ستحاول حكومتي أن تتحملها بثقة وثبات. وأنا أفكر بصفة خاصة في المهمة المزدوجة للأمم المتحدة بوصفها منظمة لصون السلام وللنهوض بالتنمية في آن واحد. كما أنني أفكر في قضايا حقوق الإنسان التي تدركها حكومتي بصفة خاصة.

"قتل أفراد شعبك عمل مشروع رغم أنه عمل غير ظريف".

بيد أن مجلس الأمن مؤهل لمعالجة الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. فالمادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة تسمح لمجلس الأمن بأن يحدد أن هذه الانتهاكات تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وبأن يأذن بالتدخل المسلح، مثلما فعل في عدة مناسبات منها على سبيل المثال التدخل في كردستان العراقية في عام ١٩٩١؛ وفي الصومال في عام ١٩٩٢؛ وفي البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٤؛ وفي ليبيريا وسيراليون في عام ١٩٩٧.

وإذا كان مجلس الأمن لم يتمكن من الاضطلاع بدوره على وجه كامل في بداية أزمة كوسوفو، فإن ذلك لا يرجع إلى اختلاف الآراء بين الدول بشأن جوهر المشكلة بقدر ما يرجع إلى وجود خلاف بين الذين يؤيدون حق التدخل لأغراض إنسانية وبين المدافعين عن النظام القانوني التقليدي، الذي يرى أن السيادة الوطنية تشكل أساساً مطلقاً للعلاقات الدولية. وبلدي يشعر بقلق عميق إزاء احتمال استخدام حق النقض مرتين شكل عقبة لم يمكن التغلب عليها ولم تكن مناسبة نظراً للطابع البالغ الإلحاح للحالة. وإننا لنأمل في ألا يشكل اللجوء إلى القوة دون موافقة المجلس سابقة. فالعالم يحتاج إلى نظام قانوني دولي يسود على نظام الغاب. وفي هذا الصدد، نأمل جميعاً أن يشكل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بادرة على العودة إلى الشرعية الدولية.

وفيما يتعلق بتيمور الشرقية، فإن بلجيكا ترحب بالموقف الحاسم الذي اتخذته مجلس الأمن. وإننا لنأمل في أن تعود الحياة الطبيعية إليها في أقرب وقت مع عودة سكانها وإعادة تعمير البلد وإقامة دولة يسودها القانون بناء على رغبة شعبها.

وهنا، فإن الوقت مناسب لتذكر المجتمع الدولي بأن هناك حاجة ملحة لأن يمتلك الأدوات اللازمة لمنع ارتكاب أعمال وحشية والمعاقبة عليها. وإننا لنحتاج إلى محكمة تسند إليها مهمة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أفظع الجرائم ذات الأثر على المجتمع الدولي بأسره. واعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما يشكل معلماً هاماً. وإنني أناشد كل الدول أن توقع وتصدق عليه لكي تبدأ المحكمة عملها في أقرب وقت ممكن. وان بلجيكا على وشك التصديق على هذا النظام الأساسي. ويجب أن توفر الموارد البشرية والمادية

الكثير لكي نحسن حالة الشعوب في جنوب السودان والصومال.

وبصرف النظر عن تركيز وسائل الإعلام الآن على مناطق أخرى من العالم، من المهم ألا ننسى معاناة الرجال والنساء وبخاصة الأطفال في البلدان الأفريقية تلك، الذين يتطلعون إلى التعليم وسلامة صحتهم والتنمية. وينبغي أن توجه إليهم أيضاً السياسات الدولية الجديدة الأكثر استناداً إلى التوازن والمشاركة في الرخاء.

وانتقل بإيجاز إلى شمال أفريقيا، فقد أشارت رئاسة الاتحاد الأوروبي إلى أن البلدان المغربية تشهد نمواً ملحوظاً. وهي لا تزال تشكل شركاء أساسيين لأوروبا وللسلم والرخاء والتنمية على الساحة العالمية. وسيتمتع تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مع البلدان التي تقع إلى جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط خلال الشهور والسنوات القادمة.

إننا لنأمل أيضاً في أن ينفذ المجتمع الدولي التزامه بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. وهنا أيضاً، يتعلق الأمر بتوفير موارد مالية وبشرية تكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لصالح المناطق والشعوب المختلفة الملتزمة بالسلم. إن بلدي على استعداد للاستجابة إلى النداءات الرامية إلى التعاون في هذا الشأن.

وهناك منطقة أخرى طلب إلى الأمم المتحدة أن تضطلع فيها بدور حاسم وصعب. إن أزمة كوسوفو آثاراً على الأمن في بلادي وفي أوروبا في مجملها. وهي تلزمننا أيضاً بأن نوجه سؤالاً حساساً بشأن الحدود التي يجب أن يخضع لها حق المجتمع الدولي في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما.

إن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) قد عزز إلى حد كبير فكرة أن الاعتبارات الأخلاقية والأدبية تلقي ظللاً على مفهوم السيادة الوطنية التقليدي في مجال العلاقات الدولية. وإذا كان هناك درس على منظمنا أن نتعلمه من القرن العشرين فهو أن قيام دولة ما بارتكاب مذابح ضد شعبها تحت أية ذريعة من الذرائع لا يمكن أن يعتبر شأناً داخلياً. وهذه الشكلية القانونية ستصل بنا في نهاية الأمر إلى الاعتراف، مثلما قال رئيس بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو، برنار كوشنر، بأن

والإصلاحات التي ننظر فيها لا تقتصر على مجلس الأمن، بل أنها تهدف أيضا إلى أن تصبح آلية الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة. وأود أن أشيد بالأمين العام، كوفي عنان، الذي يعمل بحزم على تنفيذ هذه المهمة.

إن الأمم المتحدة ما زالت منظمة لا يمكن الاستغناء عنها. ويجب أن تُعزز لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق. ومن هنا، فإن الإصلاح ضروري من أجل تعزيز الآليات الرامية إلى تحقيق التضامن والتنمية المتسقة اللذين نتطلع إليهما جميعا.

وينبغي أن يصحب هذا الإصلاح دلائل تشير إلى مستقبل مالي سليم. وقد طرأ تحسين على الأوضاع خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة؛ وينبغي تقديم هذه الحالة. وبلجيكا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى التي تدفع اشتراكاتها في الوقت اللازم ودون شروط، تدعو كل الدول الأعضاء إلى أن تفعل الشيء نفسه. ومن المفهوم، بالطبع، أنني أتوجه هنا على وجه الخصوص، إلى واشنطن. فبلجيكا، وهي صديقة وحليفة للولايات المتحدة، تؤكد من جديد، أن من الضرورة البالغة أن يضطلع ذلك البلد بدوره في الأمم المتحدة. كلنا في حاجة إلى الولايات المتحدة، بيد أن عليها أن تتحمل مسؤولياتها داخل منظمنا، بما فيها المسؤوليات المالية.

وحتى الآن، تكلمت أساسا عن المجالات التي لم يتحقق فيها النجاح. بيد أن هناك مجالات عديدة شهدت تقدما، بل تقدما كبيرا. ولقد اضطلعت المنظمة بدور كبير في إضفاء بُعد أخلاقي على المعايير التي تحكم العلاقات الدولية. وبلدي ليرحب بذلك.

ولأننا كنا أول ضحايا غازات الأسلحة الكيميائية التي استخدمت في ساحات معركة يسر، فإن بلجيكا كانت نصيرا متحمسا للعملية التي أدت إلى إبرام وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، نحن ندعم أي جهد يبذل لمكافحة الأسلحة البيولوجية والبكتريولوجية والكفاح من أجل القضاء على الألغام المضادة للأفراد. ونشارك حاليا في الجهود الرامية إلى تخفيض انتشار الأسلحة الصغيرة.

ولا يزال التكديس الفوضوي للأسلحة الصغيرة والكوارث التي تؤدي إليها الألغام المضادة للأفراد من بين المشاكل الحادة التي تواجهنا في نهاية هذا القرن. هذه

اللازمة إلى هذه المحكمة لكي تتمكن من الاضطلاع بمهمتها.

وأصل بذلك إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة وأساسا إصلاح مجلس الأمن.

فخلال ست سنوات حاول فريق عامل، تحت إشراف رئيس الجمعية العامة، بنجاح ما، التحقق من الإصلاحات التي يمكن أن تعيد لهيئة مجلس الأمن بريقها. ورغم الجهود التي بذلها رؤساء الجمعية العامة المتعاقبون، لم يحرز إلا تقدم ضئيل. بيد أنه تم تحديد نطاق المسألة والتحسينات المحتملة، وإنني لأعتقد أن توفير زخم جديد لن يتحقق إلا من خلال عزم جديد من جانب حكوماتنا.

ويرى بلدي، أن مجلس الأمن إنما هو صورة عن العالم في عام ١٩٤٦ لا تتماشى مع الزمن الحالي. فخلال ٥٣ سنة، تضاعف عدد البلدان المستقلة أربع مرات. كما أصبح من الممكن بالنسبة لقوى عظمى جديدة أن تطالب بشكل مشروع، سواء على أسس اقتصادية أو ديمغرافية أو جغرافية - سياسية، بتحمل قسط أكبر من المسؤوليات الدولية.

إن الأسباب التي تدعو إلى الإصلاح واضحة. كما أن عدم إجراء إصلاحات واستمرار الوضع القائم ومعارضة التغيير أمور ستؤدي إلى المخاطر التالية:

إن البلدان التي يحق لها أن ترشح نفسها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ستصبح أقل استعدادا للإسهام في الجهود الجماعية الرامية إلى صون السلام ومنع نشوب الصراعات وتقديم المعونة الإنمائية المتعددة الأطراف إذا ما أحبطت طموحاتها. وبالمثل فإن البلدان الأخرى التي ليس لها ما يبرر مطالبتها بمقعد دائم ستحرم من المشاركة في تحمل المسؤوليات العالمية بسبب أعدادها وعدم وجود معيار موضوعي للتناوب. وسيؤدي ذلك إلى إنهاء الصفة التمثيلية والشرعية وإلى إنهاء سلطة مجلس الأمن في نهاية المطاف.

إن بلدي يتراأس مجموعة من ١٠ دول أعضاء تسعى إلى التوصل إلى حل يحظى بأكثر قدر ممكن من التأييد. ورغم العقبات التي نواجهها، نعتزم مواصلة العمل في هذا الشأن.

أعمالها، وأعلنت الحكومة عزمها على اتباع سياسة نشطة داخل جميع المنظمات الدولية ذات الصلة.

وأود أن أشيد على نحو خاص بأميننا العام الذي بفضل صبره ولباقته تمكن في كثير من الأحيان من تغيير ظروف صعبة للغاية. وستظل حكومة بلادي نصيرا قويا لجميع مبادراته التي ترمي إلى إعداد منظماتنا لمواجهة التحديات المعروفة وغير المعروفة التي ستواجهنا في القرن المقبل.

وأود من خلال الأمين العام أن أشيد إشادة خاصة بموظفي الأمم المتحدة وبصفة خاصة بجميع الذين فقدوا أرواحهم في ميدان الشرف في البعثات الإنسانية أو بعثات حفظ السلم. فقائمة الضحايا تزداد كل عام. ويناشد بلدي الضمير العالمي أن يحترم موظفي الأمم المتحدة وألا تمضي الجرائم التي ترتكب ضدهم دون عقاب.

وفي الختام أمل في أن تجعل الإجراءات التي يتخذها الأمين العام منظماتنا أكثر مصداقية وأكثر فعالية لأن الأمم المتحدة لا تزال الأداة العالمية التي لا غنى عنها لتحقيق أهدافنا المشتركة. فهي دائما منارة في عالم يزداد تشابكا وهي مصدر الأمل للجميع في كل القارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في شيلي، معالي السيد خوان غابرييل فالديز.

السيد فالديز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أقدم لكم سيدي تهانئنا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونشارك الوفود التي سبقتنا في الإعراب عن تمنياتنا لكم بالنجاح في العمل الهام المتمثل في توجيه مداولاتنا.

وأود أن أعرب لسلفكم وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أوروغواي، معالي السيد ديديير أوبرتي عن تقديرنا العميق لرئاسته الممتازة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

وأود أيضاً أن أنقل تحياتنا الخاصة إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان وأن أعرب له عن تقديرنا العميق للعمل الذي قام به، وعن دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى

الأسلحة تؤدي إلى تفاقم النزاعات وهي أدوات للموت والإرهاب في أفريقيا وكذلك في آسيا وأمريكا اللاتينية والبلقان. ولن تسلم المجتمعات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية من هذا السرطان الذي لم يصل إلى مداه الكامل بعد.

ولقد اتخذت مبادرات عديدة للتصدي لهذه المشاكل وشارك بلدي مشاركة كاملة فيها. وأود أن أذكر على سبيل المثال مؤتمر بروكسل لعام ١٩٩٨ ومدونة قواعد السلوك، والعمل المشترك للاتحاد الأوروبي علاوة على مشاركتنا في أفرقة الخبراء التي أنشأها الأمين العام ودعنا المالي لها.

وسنواصل سياستنا القائمة على منع وخفض تراكمات الأسلحة الصغيرة بالإضافة إلى كفاحنا من أجل التخلص من الألغام المضادة للأفراد.

وبشكل عام سنعمل في المحافل المناسبة على طرح مبادرات للنهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأفكر على سبيل المثال في دعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والحد من الاتجار بالأسلحة وتكثيف الكفاح ضد انتهاك الحظر المفروض على عمليات نقل الأسلحة ومقاومة زيادة الترسانات النووية.

ومن التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى نزع السلاح أو التداخل الإنساني، هناك موضوع مركزي يحدد جميع أعمالنا ألا وهو حقوق الإنسان. فلقد اتضح على نحو جلي في السنوات القليلة الماضية أن حقوق الإنسان تتعزز بتعزيز السلم والأمن الدوليين والازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

وفي جميع الإصلاحات التي تطال أنشطة وهيكل الأمم المتحدة تحت إشراف الأمين العام، يعتبر تعزيز حقوق الإنسان موضوعاً عاماً شاملاً يتضمن جميع المنظمات والوكالات التي تعمل على المستوى العالمي. وتؤيد بلجيكا هذا النهج العالمي المتكامل دون تحفظات؛ ولكن المهمة ضخمة. لذلك فمن مصلحة الأمم المتحدة أن تكمل تعاون المنظمات الإقليمية، لأن اختصاصاتها وإمكاناتها في هذا الميدان يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

والخطاب الافتتاحي للحكومة البلجيكية الجديدة يضع حقوق الإنسان دون لبس في أعلى قائمة جدول

تحملها جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين عن عدم كفاية أداء آليات الأمن الجماعي. ومرة أخرى بات واضحا أن حق النقض أو التهديد باستخدامه يمكن أن ينتقص من قدرة جهاز الأمن الرئيسي للعالم. ومرة أخرى بات واضحا أنه عندما يحدث هذا العجز، ينشأ فراغ يمكن أن يؤدي إلى استخدام القوة من جانب واحد دون الحصول على إذن مسبق من مجلس الأمن.

وفي الآونة الأخيرة، تعين على الأمم المتحدة أن توجه تحديا جديدا، تمثل في نشوء مأساة إنسانية جديدة كان عليها أن توقفها بأي ثمن وأشير هنا إلى الأزمة التي نشأت في تيمور الشرقية. لقد أيدت شيلي بأمل وحماس الاستفتاء الذي أجري يوم ٣٠ آب/أغسطس نتيجة الاتفاق الهام الذي تم التوصل إليه بين إندونيسيا والبرتغال برعاية الأمم المتحدة.

ولقد أمكن لوفد شيلي مؤلف من شخصيتين برلمانيتين بارزتين أن يراقب التنظيم الناجح للعملية الانتخابية والعمل الرائع الذي قام به متطوعو الأمم المتحدة وموظفوها، كما شهد بداية الأحداث التي تفاقمت وبلغت ذروتها بالمذبحة التي نعلم تفاصيلها جميعا. وهذه الأفعال لا يمكن قبولها بالمرّة. ويسرنا أن جمهورية إندونيسيا طلبت تدخل الأمم المتحدة لوضع نهاية للعنف المنذلق في تلك الجزيرة. ومن دواعي تشجيعنا أنه أصبح من الممكن بعدما أزهدت أرواح عديدة دون ضرورة، تنظيم قوة متعددة الجنسيات تحت القيادة الكنؤة لاستراليا.

وأود أن أكرر القول وأؤكد مجددا على التزام شيلي بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويقوم بلدي دون توقف منذ عام ١٩٤٩ بالتعاون مع العديد من هذه العمليات. ويعمل اليوم على توسيع نطاق مشاركتنا في هذا الميدان، وقد قررنا المساهمة في قوات حفظ السلام التي يجري وزعها في كوسوفو وفي تيمور الشرقية. وفي شهر شباط/فبراير انضمت شيلي رسميا إلى نظام قوات الاحتياط. وقد حددنا بالفعل الأفراد الذين سيتم الإبقاء عليهم في حالة استعداد للانضمام إلى الوحدات العسكرية أو المراقبين التابعين للشرطة أو الخبراء المدنيين.

وأود أن أشدد على الأهمية التي نعلقها على تنفيذ اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي وقعتها شيلي،

تحقيق السلم وذلك في سنة هامة جدا بالنسبة للأمم المتحدة.

وترحب شيلي ترحيبا حارا بالدول الجديدة الأعضاء في منظماتنا أي مملكة تونغا وكيريباس وناورو وهي بلدان شقيقة من مجتمع المحيط الهادئ.

إن العولمة والتكامل يتطلبان وجود مؤسسات دولية جديدة وأكثر قوة. وفيما يصبح المناخ الدولي أكثر تعقيدا وصعوبة، لا تزال الأمم المتحدة، رغم جميع قيودها، الطرف العالمي الوحيد القادر ليس على تناول مشاكل التعاون والصراع العالمي فحسب، وإنما المسائل التي لا تدخل بطبيعتها في الاختصاص المطلق للدول.

إن توسيع جدول الأعمال الدولي والحاجة إلى إدارة جماعية لمشاكل التكامل هما القوة الدافعة وراء ذلك الاتجاه. وموضوع الديمقراطية أو بالأحرى الافتقار إلى الديمقراطية لم يعد على وجه الحصر مسألة سيادة تتناولها البلدان ولكنه أصبح شاغلا عالميا لا يمكن لأي حكومة أن تتجاهله. وأصبح لحماية البيئة بعد لا يقبل الجدول بقدر ما للمسائل ذات الأهمية الحيوية لمستقبلنا مثل تغير المناخ والتلوث والإفراط في استغلال المحيطات وتدهور طبقة الأوزون وزيادة التصحر. وكلها مشاكل تتطلب علاجا عالميا. وتنشأ الآن على نحو متزايد أنظمة دولية أكثر تقييدا لضبط وحظر أسلحة الدمار الشامل وللقضاء على الألغام المضادة للأفراد. ومكافحة الاتجار بالمخدرات لن تكون فعالة إلا إذا تمت داخل إطار من التعاون الوثيق على النطاق الإقليمي والدولي يقوم على أساس مبدأ المشاركة في المسؤولية. والقضايا الملحة مثل معاملة اللاجئين ومكافحة الجوع والأوبئة الرئيسية تقع أساسا في نطاق العمل المتعدد الأطراف. وتؤيد حكومة شيلي بحماس بالغ هذا الميل صوب التعددية الجديدة. والأزمة في كوسوفو كشفت عن أحد أشد أوجه القصور والتناقضات في الأمم المتحدة فسياسات التطهير العرقي التي تؤيدها القيادة الصربية في تلك المنطقة كانت تحتاج إلى استجابة فورية وقوية من المجتمع الدولي.

لقد كان من المؤسف حقا أن منظماتنا منعت منذ البداية من اتخاذ الإجراءات اللازمة بالقوة التي تطلبها الحالة. وكان من المؤسف أيضا أن حل الأزمة وجد خارج الإطار السليم لآليات الأمم المتحدة وبما يتعارض مع مبادئ الميثاق. ومن الواضح أن هناك مسؤولية يشترك في

نركز جهودنا الآن، دون حيرة، على عملية تنمية علاقة يسودها السلام والصدقة والتعاون، وعلى قيام تحالف استراتيجي حقيقي بين بلدينا.

لقد انقضت أربعة أعوام منذ أن تعهدت الدول الأعضاء، في مناسبة الاحتفال بالعيد الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بتكثيف الجهود لإصلاح هيكل المنظمة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بغية تجهيزها من أجل التصدي للتحديات الجديدة والمتشعبة التي تواجهها في بيئة دولية دائمة التغيير. غير أنه يتعين علينا أن نعترف بالتقدم الضئيل الذي أحرز في هذا الصدد. وأصبح من الأمور المسلم بها أن نشير إلى التغييرات التي حدثت في النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الحقائق التي يقل ذكرها أن المؤسسات الدولية لم تواكب هذه التغييرات.

وتشدد شيلي على ضرورة إيلاء الأهمية الواجبة لعملية إصلاح الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الرئيسية للتداول واتخاذ القرارات في المنظومة كلها. ففي هذا المحفل وحده تتمثل جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

وفي هذه المناسبة، أؤكد مجدداً على موقفنا الداعي إلى أن يأخذ إصلاح مجلس الأمن في اعتباره المعايير والمبادئ الخاصة بالمساواة بين الدول في السيادة، والتمثيل الجغرافي العادل، والحاجة إلى تهيئة الظروف الملائمة للقيام بأعمال تضمن المزيد من الشفافية والديمقراطية في أساليب عمل تلك الهيئة وفي إجراءاتها. ويمثل التشبث بحق النقض - الذي يمكن علاوة على ذلك أن يمارس دون أي تبرير علني - عقبة كأداء في وجه تحقيق اتفاقات جوهرية. ومن الحقائق المعروفة أن معظم العقوبات التي تعرقل دخول أعضاء دائمين جدد تتصل بشكل مباشر بحق النقض الذي يصاحب هذه العضوية.

ومن الواضح أن تخفيف الأنظمة التي تحكم التداول الحر عبر الحدود للمعرفة والبضائع ورأس المال، وهي أمور تعد من العناصر المميزة للعولمة، يستتبع تحقيق منافع كبيرة لمجتمعاتنا. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن العولمة أفرزت تحديات جديدة، وفي بعض الحالات مخاطر جديدة، خصوصاً المخاطر التي ترتبط بانتقال رأس المال.

وهي تقوم باستكمال الإجراءات الشكلية المطلوبة للحصول على موافقة الكونغرس الوطني الشيلي عليها. وتمشيا مع روح ومقصد ذلك الصك، أكرر التأكيد على التزام بلدي بالأنتاج أو يصدر أو يستورد أو يزرع أي ألغام جديدة مضادة للأفراد، كما بيئنا في شهر نيسان/أبريل الماضي في إعلاننا الرسمي عن الوقف الاختياري من جانب واحد.

ويلاحظ بلدي بتفاؤل وأمل العلاقات الإيجابية التي ظهرت مؤخرا فيما يتعلق باستئناف عملية السلام التي طال انتظارها بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. وقد أيدت شيلي هذه العملية بعزم وطيد منذ بدايتها، ولاحظت بقلق كبير ما أصابها من شلل حقيقي. وتأمل بأن يتحلّى الإسرائيليون والفلسطينيون بالشجاعة والتصميم ليختاروا الحوار والسلام بشكل قاطع.

وتعرب شيلي عن شعورها بالقلق والإحباط إزاء العقوبات التي ما زالت تعترض الاستفتاء لتقرير المصير المنصوص عليه في خطة الأمم المتحدة لتسوية مشكلة الصحراء الغربية. وتأمل في أن يحترم التاريخ الذي حدد لهذه العملية حتى تتاح الفرصة للشعب الصحراوي لكي يعرب عن تفضيله فيما يتعلق بالخيارات المطروحة عليه بطريقة حرة ومدروسة وشفافة.

وواصلت أمريكا اللاتينية تقديم مساهمات كبيرة للسلام والاستقرار الدوليين طوال السنة. وتم التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع على الحدود بين شعبين شقيقتين في قارتنا، وهما إكوادور وبيرو. ويسر شيلي، بوصفها أحد البلدان الأربعة الضامنة لمعاهدة عام ١٩٤١ التي يلتزم بها هذان البلدان، أنها أسهمت في التقارب بين الطرفين ويسرت الحوار الذي أدى هذا العام إلى تسوية خلافاتهما وتوقيع اتفاق سلام بينهما.

إن الحدود الممتدة بين الأرجنتين وشيلي هي من أطول الحدود الفاصلة بين بلدين في العالم. وقد نشأت خلافات عديدة حول ترسيمها في الماضي. وأمکن، بفضل الإرادة السياسية التي تحلت بها الدولتان، إيجاد حلول لكل مشكلة من هذه المشاكل. وأشعر بارتياح عميق إذ أعلن أمام هذه الجمعية العامة أننا توصلنا إلى تسوية مع الأرجنتين حول آخر نزاع متبق على الحدود بين شعبينا. واعتمد برلمانانا اتفاق كامبو دي هيليو صور. ويمكننا أن

الصدد، نعلق أكبر أهمية على متابعة وتنفيذ الاتفاقات التي انبثقت عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وينبغي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ستعقد في جنيف في حزيران/يونيه المقبل، أن تجدد التزام المجتمع الدولي بالعملية التي بدأت في كوبنهاغن.

ونحن نرحب باتفاقية منظمة العمل الدولية الأخيرة بشأن حظر أقصى أشكال عمل الطفل. ونثق أن تلك المنظمة بقيادة زميلنا الشيلي، السيد خوان سومافيا، ستضطلع بدور متزايد الأهمية في برنامج العمل الاجتماعي الدولي الجديد.

إن انتهاكات الحقوق الأساسية للأفراد لم يعد من الممكن اعتبارها مشكلة داخلية لبلد ما على سبيل الحصر. وحماية هذه الحقوق مهمة لا مفر للمجتمع الدولي منها. وقد سلمت بذلك شيلي التي ظلت منذ استعادتها للديمقراطية في عام ١٩٩٠ تؤيد بثبات وإخلاص إنشاء نظم عالمية وإقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان. ويجب ألا ننسى أن النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان نظام تجزئة ونشوء. فهو يتألف من مجموعة من المعايير والمؤسسات يشرع تدريجياً في تطبيقها بكثير من الثغرات والنواقص. وجدير بالملاحظة أيضاً أن هذا النظام يطبق في سياق واقع دولي معين يتسم بخلافات هامة في السلطة النسبية للبلدان وبممارسات انتقائية وأحياناً أبوية.

ومن المحتم أن تدخل الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضمن اختصاصات المحاكم الدولية. وشيلي ترحب بذلك الاتجاه ولكنها تسلم أيضاً بأننا الآن نمر بمرحلة انتقالية من عملية عولمة العدالة. وقواعد القضاء غير واضحة في هذه المرحلة وتخضع لتفسيرات مختلفة، قد يكون بعضها اعتبارياً خاطئاً.

وقد استعادت شيلي ديمقراطيتها قبل ١٠ سنوات تقريباً. وحكومتها تمثل الذين حاربوا لقرابة عقدين كي تعود لشيلي تقاليداً في الحرية. وشهد اقتصادنا نموا ملحوظاً خلال هذه الفترة. ونحن نكن احتراماً شديداً لحقوق الإنسان. ونشارك بنشاط في تعزيز تكامل أمريكا اللاتينية. ونتقيد بالنظم الجديدة التي يقرها المجتمع الدولي في مجالات بالغة التنوع.

ودلت الأزمة المالية الدولية التي شهدناها في السنوات الأخيرة على مدى تأثيرنا المستمر بالأحداث التي لا نستطيع السيطرة عليها والتي لسنا مسؤولين عنها بالمرّة. وبعد شبه الانهيار، الذي أصاب النظام المالي الدولي، زادت المطالبة بالإصلاح الهيكلي زيادة قوية. واليوم غير أنه في حين أن الحالة تبدو أكثر مدعاة للأمل، فإنه لم يتغير أي شيء في الجوهر. وما زالت المخاطر المنهجية قائمة. وعلينا أن نشرع مجدداً، بزخم وقوة جديدين، في عملية الإصلاح الضروري من أجل استقرار النظام المالي الدولي في المستقبل.

إن تدفقات رأس المال تتجاوز بكثير قيمة التجارة العالمية. ومن المفارقات الغريبة أنه في الوقت الذي نكرس جهوداً هائلة لإنشاء أنظمة جديدة للتجارة في جميع أنحاء العالم، فإننا لم نفعّل إلا القليل جداً في الميدان المالي الدولي. والهدف من إثارة هذه النقطة ليس بالتأكيد منع التدفق الدولي لرأس المال، وإنما إنشاء إطار دولي ملائم للأمم لمعالجة المشاكل التي قد تنجم عن ذلك. وليس بوسعنا أن نستمر في الوقوف موقف المتفرج السلبي بينما تتسبب الأزمات المالية في تعطيل النمو العالمي وتحد من تنمية بلداننا.

ومن الضروري أيضاً أن نكرس كل طاقاتنا في الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي بدأت لتوها. ولا بد من تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي ينعكس بشكل دقيق للغاية في منظمة التجارة العالمية، من أجل ضمان تحقيق نمو مستدام ومتكافئ بشكل حقيقي لجميع البلدان. ومن الضروري أن تكون هذه الجولة الجديدة، التي ستبدأ عاجلاً في سياتل، متوازنة بحيث تعبر عن مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ونأمل أيضاً في أن تكون هذه الجولة شاملة في المواضيع التي تغطيها. ونحن نعارض أي نهج محدود يكون في شكل مفاوضات قطاعية للتجارة.

وفي إطار جداول أعمال مؤتمرات القمة والمؤتمرات العادية التي عقدها الأمم المتحدة، شهد العقد الذي يختتم الآن تجمعات تعقد على أعلى مستوى للنظر في المشاكل الاجتماعية الملحة التي تحدق بال البشرية. فمن كوبنهاغن إلى ريو دي جانيرو، ومن بيجين إلى القاهرة، ومن فيينا إلى نيويورك، أنجزت الأمم المتحدة مهام ممتازة للغاية في استعراض المشاكل واعتماد برامج العمل في معظم المجالات الاجتماعية الهامة. وفي هذا

غير أن ردنا على هذه النقائص والممارسات التمييزية ليس التماس المجأ في مبادئ وأفكار بالية. بل على العكس، لا بد لنا من التقدم نحو نظام واضح ومرتب وغير تمييزي، على النحو المتوخى في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إن إنشاء جهاز دائم مصمم لممارسة القضاء الجنائي ضد المتهمين بأي من الجرائم الداخلة في اختصاصه ستكون له ميزة الإثراء عن الإجراءات الداخلية غير السليمة التي تضمن الإفلات المرتكبين من العقاب، وكذلك سعى القضاة في بلدان أخرى إلى إعطاء أنفسهم صفة خالص العالم.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن التناؤل الحصيف بمستقبل منظمنا. وتود دول أخرى كثيرة وأطراف فاعلة أخرى كالمنظمات غير الحكومية التي تشكل مجتمعنا المدني الدولي المتزايد النشاط، أن ترفع من مكانة الأمم المتحدة. ونحن نرجو أن تصبح جمعية الألفية، التي أوليناها كل دعمنا، رمزا للأمم المتحدة متجددة وأكثر قوة وهي تواجه القرن الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في مالطة، معالي الأونرابل جوزيف بورغ.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى الوفود الأخرى المهتة لكم، سيادة الرئيس، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة. فلا شك أن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية سوف ترشدنا إلى النجاح طوال الدورة الرابعة والخمسين. كما أود أن أعرب عن امتناننا لسلمكم، السيد ديديه أوبرتي الذي أبدى أهلية وقدرة في إدارة أعمالنا خلال العام المنصرم. كذلك نود أن نعرب عن ارتياحنا العميق وامتناننا للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتدخله الدبلوماسي الدؤوب في المساعدة على حل الصراعات في شتى أنحاء المعمورة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لتقديم أصدق تهانئنا للأعضاء الجدد الثلاثة في هذه المنظمة، جمهورية ناورو ومملكة تونغا وجمهورية كيريباس. وأضيف أيضا أن مالطة تتعاون فعلا بشكل وثيق مع هؤلاء الأعضاء الجدد الثلاثة من خلال عضويتنا المشتركة في الكمنولث.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن كانت الأمم المتحدة أداة فاعلة في تعزيز ثقافة الشراكة بين الدول. وما إنشاء وبقاء منظمة عالمية معهود إليها بصون السلم

وواجهنا أيضا مآزق إقامة العدل بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي في بلدنا. وأدى هذا الخيار إلى توتر كبير. فالبلدان الكثيرة التي بدأت عملية التحول إلى الديمقراطية في ظروف أفضل من ظروف شيلي فضلت تطويق تلك التوترات بالامتناع عن المحاكمة على الجرائم البالغة الخطورة التي وقعت إبان النظم السابقة.

وفي هذه الظروف، فما هي الأسس القائمة لأن يمارس القضاء في دولة ثالثة ولاية فيما يتعلق بالأفعال الخاضعة حاليا للإجراءات في محكمة الدولة التي ارتكبت فيها؟ فليس هناك حرمان من العدالة في شيلي. ولا نقبل الإفلات من العقاب في انتهاكات حقوق الإنسان. وقد

استهلت الحكومة حوارا موسعا لمعالجة عواقب أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في بلدي، ولا سيما مأساة من اعتقلوا ومن اختفوا. وثمة الآن قرابة ٣٠٠ قضية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال النظام الاستبدادي الذي حكم بلدنا فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٩٠، تنظر فيها محاكم شيلي. وفي عدة قضايا أدانت المحاكم الشيلية المتهمين وحكمت عليهم بالسجن لمدد يقضونها حاليا في السجن.

ونحن نفهم أن يسعى المجتمع الدولي المنظم إلى إقامة العدل في بلدان لا يسودها سلطان القانون أو يستمر فيها تعطيل أهم حقوق الإنسان الأساسية. ولكن مهمة إقامة العدل في دولة ديمقراطية يجب أن تضطلع بها تلك الدولة ومؤسساتها.

وترى حكومة شيلي أنه من غير المرغوب أبدا أن يطالب قضاة بلدان أخرى بولاية للتدخل مباشرة في تلك العملية. وهذه المطالبة بالولاية القضائية على أساس مبدأ فصل السلطات تعني بجلاء وبساطة تجاهل مبدأ المساواة بين الدول في الولاية القضائية. فالتدخل في مسائل ضمن ولاية بلدنا القضائية عمل غير ملائم وفي غير محله ويكاد يكون نقصا في احترام مركزنا القانوني وفي ديمقراطيتنا. وهذا التدخل يؤثر اليوم على شيلي وعلى بلدان شقيقة أخرى في المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية. وقد يمتد في الغد ليشمل بقية المجتمع الدولي بما يؤدي إلى فوضى قضائية ومطالبات قضائية تناقضية تنتهي بالإضرار بالعلاقات الدولية لكثير من بلداننا.

الصراع. وتعزيز التنمية يساعد على منع الحروب ويشكل وسيلة لتوليد قنوات التعاون داخل الدول وفيما بينها. وهذه هي الرسالة الأساسية التي انبثقت عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. فقد كانت التزاما بتعزيز الشراكة بين الدول، وهو التزام أعيد التأكيد عليه والتنويه به أثناء المؤتمرات الاستعراضية التي عقدت أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

وإن الديمقراطية، والحكم السديد، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون هي ركائز أساسية لتحقيق السلام والتنمية وتعزيز كرامة الذات الإنسانية. وفي أي مكان تفتقد فيه، فإن جهودنا لإنفاذ بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع، وبرامج إعادة التأهيل والإعمار في المناطق التي مزقتها الحروب يجب أن تكشف. ولا يمكن التقليل من أهمية تعزيز اتفاقات وقف إطلاق النار بمؤسسات سياسية واقتصادية مستقرة، في الوقت الذي يجري إنشاء الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني.

وأحد الاتجاهات الرئيسية في عمل الأمم المتحدة يستهدف تحقيق إصلاح منصف ودائم لمجلس الأمن، لا سيما في ضوء زيادة العضوية في المنظمة. وأنه لمن مصلحة الجميع إيجاد حل لإصلاح المجلس بحيث يضمن اضطلاعهم بأداء مهامهم بسلاسة وشفافية وبتأثير أكبر.

ولئن كانت الأسباب الجذرية للصراعات معقدة، فمن الواضح أن انتشار الأسلحة والاتجار بها على نحو غير قانوني يترك آثارا مزعزا لاستقرار المجتمع ولا يؤديان إلا إلى إطالة أمد الصراعات. ومن الضروري العمل على مضاعفة الجهود العالمية من أجل رصد ومراقبة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتوافق الآراء العالمي الذي برز بشأن هذه المسألة يبعث على التشجيع. وتتطلع مالطة إلى أن يعقد بالنتيجة مؤتمر دولي بشأن التجارة غير المشروعة بالأسلحة بكافة أشكالها. ومواجهة هذه الظاهرة المزعزعة للاستقرار تصبح أكثر إلحاحا عندما تتفاقم بفعل ارتباطها المعقد مع الأنشطة الأخرى المزعزعة للاستقرار على حد سواء، مثل الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات والإرهاب.

ولا يمكن للحكومات الوطنية أن تتخلى عن مسؤوليتها تجاه مَحَن الشعوب. وينبغي إنفاذ مساءلة الأفراد عما ارتكبوه من أعمال. وأن مشاعر السخط التي اجتاحت المجتمع الدولي إزاء الانتهاكات الصاعقة

والأمن الدوليين وبتعزيز العدل الاجتماعي والحرية وحقوق الإنسان إلا إنجاز غير مسبوق في تاريخ البشرية. ولا ينكر أحد قطع هذه المنظمة أشواطاً طويلة في طريق المساعدة على تحويل السيوف إلى محاريث عن طريق تعزيز التعاون بين دولها الأعضاء، ولقد ناضلنا، فرادى وجماعات متحمليين الآلام في بعض الأحيان وقاصرين عن العمل في أحيان أخرى، سعياً إلى عملية تطوير سياسي واجتماعي واقتصادي وتكنولوجي. وأصبحت العولمة مفهوماً أساسياً في طريقة نظرتنا إلى العالم. وترتب على هذا أن أصبح الترابط هو القاعدة.

بيد أن ما يحجب هذا التقدم هو ما نزال نواجهه من الصراعات المسلحة والخلل الاقتصادي والتمزق الاجتماعي. وتدل الأحداث في أيامنا على أننا لا نزال منكوبين بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإغفال للمبادئ الإنسانية. والمصائب التي يستطيع البشر أن يلحقوها بعضهم ببعض تتحدى التطلعات النبيلة التي ألهمت ميلاد منظماتنا. ولا يفوت أي منا أن يلمح السخرية في هذا. بل ولا تفوته مأساة تلك الورطة.

إن الصراعات المسلحة الضارية كالتى شهدنا مثلها في أنحاء من أفريقيا وفي البلقان، ناهيك عن الاعتداءات التي ارتكبت في تيمور الشرقية، لا تزال تزهق أعداداً لا تحصى من الأرواح وتمزق مجتمعات برمتها وتلحق الإصابات بعشرات الألوف من الرجال والنساء والأطفال، وتحول مسار الموارد القيمة بعيداً عن التنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إنغلفسون (أيسلندا).

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف دون حراك إزاء الأزمات الإنسانية التي نشهدها اليوم. ويتعين على كل واحد منا أن يرقى إلى مستوى التحدي المتمثل في ضمان عالم خال من الحرمان والخوف والظلم. ولذا فإن تعزيز الأمم المتحدة لكي تصبح مجهزة على نحو أفضل للتصدي للاحتياجات المعاصرة ومواجهة تحديات المستقبل بات أكثر إلحاحاً. وأن دور الأمم المتحدة في تعزيز الدبلوماسية الوقائية يجب أن يكتسي أهمية خاصة بصورة متزايدة، إذا أردنا سوياً أن ننزع فتيل الحالات التي تنذر بالتدمير وأن نحسمها.

فالسلم والأمن يترابطان ارتباطاً وثيقاً بالتنمية والازدهار. وغالباً جداً ما يؤدي انعدام التنمية إلى اندلاع

في الاتحاد الأوروبي. ولذا فإن تجديد الطلب في عام ١٩٩٨، اعتبر عموماً داخل مالطة وخارجها، على أنه استئناف لعمل لم يُنجز وليس بداية جديدة.

والأساس التعاقدى لعلاقتنا الراهنة مع الاتحاد لا يزال قائماً في اتفاق الانتساب الموقع عام ١٩٧٠، بما لحق به من توسيع وتعديل. وإلى أن يجب العضوية هذا الاتفاق، فإننا نتوقع أن يظل ساري المفعول وأن تكمله إجراءات إضافية في مجالي التعاون التقليدي والجديد على حد سواء، بما في ذلك العدالة والشؤون الداخلية.

وإننا نرى هدفاً في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي استجابة مناسبة جداً لإرث مالطة التاريخي والثقافي، واستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المرتبطة بتنميتنا الوطنية. وإن مفاوضات الانضمام التي نأمل بأن تجري في المستقبل القريب ستستلهم هذا التصور. والنتائج التي تسفر عنها هذه المفاوضات ستطرح على الشعب المالطي لكي يحكم عليها في إطار الاستفتاء.

ومنذ أن حصلت مالطة على الاستقلال عام ١٩٦٤، ظلت ملتزمة على نحو راسخ بالدور الحاسم الذي يضطلع به التعاون المتعدد الأطراف بصورة متزايدة، كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة، في السعي من أجل تحقيق التقدم والعدالة والاستقرار داخل الدول وفيما بينها.

إن مالطة، رغم القيود الناجمة عن صغر مساحتها وقلة مواردها، تشارك على امتداد السنين في عديد من المبادرات التي ترعاها الأمم المتحدة والمتصلة بتعزيز حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونزع السلاح، والتسوية السلمية للنزاعات، وحماية البيئة. وبوصفنا أعضاء في الاتحاد الأوروبي، نتوقع أن نجد المزيد من الفرص، فضلاً عن استفادتنا من زيادة القدرة على السعي لتحقيق هذه الأهداف وما يتصل بها من أهداف أخرى على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي.

وينبع ذلك بالتأكيد من اقتناعنا بأن الاتحاد الأوروبي يتصدر المساعي الرامية إلى تعزيز التفاهم والتعاون الدوليين. وسياساته الرامية إلى التوسع والتعاون الإقليمي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسوية الصراعات وحفظ السلم، تدل باستمرار على أهمية الاتحاد في هذا الصدد.

والجسيمة لحقوق الإنسان قد وجدت تعبيرها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. واعتماد النظام الأساسي في روما في العام الماضي يمثل معلماً هاماً. وتأمل مالطة أن تكون المسألة مجرد مسألة وقت قبل أن تبدأ المحكمة عملها.

فالجرائم البغيضة التي ارتكبت ضد الإنسانية تعد ازدراء بالقيم الأساسية للحضارة. ولا يمكن التسامح إزاء هذه الجرائم. وبالمثل فإن التجاهل الصفيق لحقوق الإنسان المكرسة في مختلف الصكوك الدولية لا يمكن أن يمر دون اكتراث. فالحماية الفعالة لتلك الحقوق لا ينبغي أن تقع ضحية لأعداء السيادة الوطنية. بل إن هذا يصبح ملزماً بصورة أكبر نظراً لأننا احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولقد قطع المجتمع الدولي شوطاً طويلاً في طريقة استغلاله للموارد العالمي حفاظاً على إرث الأجيال المقبلة. ومالطة منذ أن انضمت إلى المنظمة قبل ٢٥ عاماً، تضطلع بدور نشط في هذا المجال. وسأكون مقتصراً اليوم إذا لم أثن على البروفسور أرفيد باردو، أول ممثل دائم لمالطة لدى الأمم المتحدة الذي للأسف توفي مؤخراً. فمهاراته الدبلوماسية وفننته الحسنة. إضافة إلى رؤياه، كانت ذات أثر كبير في تطوير مفهوم الإرث المشترك للإنسانية. وهذا المفهوم الذي أطلقه باقتدار البروفسور باردو باسم حكومة مالطة كان أساسياً في العملية التي أدت في النهاية إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وعلى غرار ذلك، وأثناء الدورة الماضية، اضطلع وفد بلدي بدور نشط في الترويج لفكرة إجراء نقاش أفضل وأكثر مضمونية بشأن المحيطات من خلال تحسين التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية بالموضوع. وفي هذا الصدد، نأمل بأن نتوصل إلى حل عملي لهذه المسألة.

وإن استعداد مالطة للاضطلاع بدور نشط وإيجابي في دعم السلم والتعاون الدوليين قد أدى إلى تجديد طلبنا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، وبعد إجراء انتخابات وتغيير حكومي، جددت مالطة طلبها الذي كان متجمداً طوال السنتين السابقتين. وكان الطلب قد تم التقدم به في عام ١٩٩٠، وفي الوقت الذي علق فيه عام ١٩٩٦، اعتبرت مالطة على نطاق واسع مرشحاً رئيسياً لعضوية مبكرة

لإيماننا بأن عضوية الاتحاد ستعزز دور مالطة التقليدي في دعم الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأحد إسهامات مالطة في الاتحاد سيكون تبصر الأمور حيال التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والالتزام به. وعلى المستوى الإقليمي، كما على المستوى الدولي الأوسع، ترى مالطة أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي يمثل عنصر مشاركة أكبر في عملية التعاون المتعدد الأطراف من أجل تحقيق السلم والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وترحب مالطة بمبادرة برشلونة وتشارك فيها اقتناع كامل لأنها تعمل على تعزيز برنامج مهم وفعال للتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، فإن وزراء خارجية الدول المنضوية إلى عملية الشراكة بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، اتفقوا في لقائهم الأخير في شتوتغارت على تعزيز الاستقرار الشامل في المنطقة بإبرام ميثاق السلم والاستقرار في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط - وهي مبادرة شاركت فيها مالطة بنشاط منذ البداية وتحرص على أن ترسم معالمها.

وبالرغم من التحديات العديدة التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه يمكن التوصل إلى حلول دائمة. ونحن نؤمن صادقين بأن التوصل إلى تسوية مبكرة للمسألة القبرصية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمر ممكن.

وقد تشجعت مالطة بالبوادر الإيجابية التي أبدتها الطرفان الرئيسيان في عملية السلام في الشرق الأوسط في الأشهر الماضية. وما بدا مشكلة كأداء لفترة طويلة للغاية بات يتحرك ببطء ولكن بانتظام على طريق المصالحة والسلام. والتعاون الحق في المنطقة يقتضي أن تسود روح المصالحة. والأحداث الأخيرة - لا سيما اتفاق واي ريفر الثاني - التي عمل من أجلها جميع المعنيين بتحقيق السلام في المنطقة تبشر بالخير حيال استئناف الحوار والتعاون بين أطراف المنطقة.

ومن هذا المنطلق نشيد بالتقدم المحرز في مسألة لوكربي وما نجم عنه من تعليق الجزاءات المفروضة على ليبيا. والارتياح الذي أعرب عنه مؤخراً كل من مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون العامة إزاء التطورات الإيجابية في ليبيا أمر يبشر بالخير أيضاً حيال

وترى مالطة أن توسيع الاتحاد الأوروبي يمثل ضرورة وليس خياراً. فكل خطوة لتوسيع الاتحاد تمثل تعزيزاً للاتحاد نفسه وتسهم في تكملة عملية تاريخية تعكس اتجاه الصراعات الأزلية في القارة الأوروبية وتشتتها. كما أنه تعزيز لرغبة بلد مرشح مثل مالطة، حيث أن العضوية تضمن له دوراً مستمراً في الحياة السياسية والاقتصادية في القارة التي ارتبطت ولا تزال ترتبط فيها غالبية تاريخه وثقافته.

إن توالي الأحداث في أوروبا خلال العقد الماضي يسلط الضوء على هذا البعد الأساسي في عملية توسيع الاتحاد. فدخل شرق ووسط أوروبا، بعد انعقادها من القمع السياسي والركود الاقتصادي، حددت فوراً تطلعاتها الوطنية في إطار الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وأقر الاتحاد من جانبه بأن هدف عضوية جميع دول وسط وشرق أوروبا يمثل عنصراً حيوياً لضمان الاستقرار والتقدم في جميع أنحاء القارة على المدى القصير والطويل. والبارز أنه بالرغم مما ينطوي عليه الأمر من تعقيدات، هناك بالفعل استعداد واضح لقيام الاتحاد بتوفير كل من المساعدة والموارد لإعادة بناء منطقة البلقان مع اتباعه في الوقت نفسه سياسة ترمي إلى توسيعه عبر وسط وشرق أوروبا ومع الجزيرتين الواقعتين في البحر الأبيض المتوسط - مالطة وقبرص.

ويمثل التعاون مع المناطق المجاورة وحول العالم، بالنسبة للاتحاد الأوروبي عنصراً أساسياً مكملاً للتوسع. وسواء في المجال التقليدي العابر للمحيط الأطلسي، أو على الحدود الشرقية التي لا تزال في طور التكوين، أو على الحدود الجنوبية التاريخية للبحر الأبيض المتوسط، يوفر الاتحاد تأكيداً مستمراً وذا مصداقية للبعد المتطلع إلى الانفتاح المتأصل في عملية التكامل الأوروبي.

إن مالطة التي تقع على المحورين الأفقي والرأسي للبحر الأبيض المتوسط، تولى أهمية خاصة لتعزيز التعاون في هذه المنطقة. ولأسباب إقليمية واستراتيجية طبيعية عالمية وبالقدر نفسه بسبب مصالحنا الأمنية الوطنية، فإننا نعتبر البحر الأبيض المتوسط مكان التقاء وليس خطاً فاصلاً بين الشعوب والثقافات.

ومن المسائل ذات الأهمية البالغة لنا الشراكة الأوروبية - المتوسطية التي طرحها الاتحاد الأوروبي في سنة ١٩٩٥ في برشلونة. وتوفر هذه الشراكة دعماً قوياً

والجمعية العامة ما فتئت تظهر وعيها الكامل بالحاجة إلى الاستثمار من أجل المستقبل - وهو استثمار يتطلب أيضا تدعيم ثقافة للسلام. وقد مثل ذلك جوهر القرارات التي أعلنت سنة ٢٠٠٠ بوصفها السنة الدولية لثقافة السلام، والعقد المقبل بوصفه العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

ويحدونا أمل صادق في أن تؤدي جمعية الألفية في العام المقبل إلى توليد الإرادة السياسية والتضامن اللازمين لكفالة أن تثمر جهودنا في الساحة الدولية عن صون القيم التي بنيت هذه المنظمة على أساسها. ويجب أن نمضي قدما بعملية التأمل الذاتي والتفكير لتصبح عملية للتنفيذ والعمل الملتزمين. وثمة حاجة إلى إرادة سياسية واقتناع قويين لتحقيق أهدافنا المشتركة.

ولا ينبغي لنا أن نرمي إلى اعتماد الوصفات العلاجية القصيرة الأمد، وإنما ينبغي أن نجتمع جهودنا المشتركة لتحقيق حلول طويلة الأمد للتحديات التي نواجهها اليوم، ونحن في عشية عهد جديد.

هذا ما تتعهد مالطة القيام به في الألفية الجديدة. وهذا ما نرمي إلى كفاله - وهو أن تثمر جهودنا على الصعيدين الوطني والدولي معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

إدراج ليبيا في عملية التعاون بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط فور اعتمادها لإنجاز برشلونة. ونحن نرحب بهذا التطور.

ونتمنى أن تفضي جميع هذه الجهود إلى توسيع نطاق التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها، مما سيعود على شعوبها بالسلام والرخاء في السنوات المقبلة.

إن الألفية الجديدة تمثل للكثيرين عهد الوعود والتوقعات، وعهد التغيير والتحول. ولكن بالنسبة للكثيرين غيرهم - بل وللكثيرين جدا - تمثل الألفية عهدا من الصعوبات، والمخاوف، وعهدا من الوعود التي لن يتم الوفاء بها. ونحن إذ نقف على أعقاب هذا العهد الجديد، من المهم للغاية أن تظل الأمم المتحدة قائمة لصون رفاه الأجيال المقبلة وازدهارها.

وحتى أفضل جهودنا يمكن أن تصبح بلا أثر في لحظة، بفعل قوة الطبيعة المحضة. فالزلازل المدمرة التي ضربت مؤخرا شعوب تركيا واليونان وتايوان قد عبأت المجتمع الدولي. وجاءت استجابة المجتمع الدولي، الذي هزه فقد هذا العدد الكبير من الأرواح، وتشريد مجتمعات محلية بأكملها، والآلام التي يعانها الآلاف، سخية وعاجلة لتخفيف حدة هذه المعاناة. وقد كانت تلك اللحظة من اللحظات التي أدى فيها الإعراب عن التضامن حيال ضحايا كارثة طبيعية إلى إظهار الوجه الإنساني للمجتمع الدولي.

وتلك الروح نفسها تلهمنا عندما تواجهنا التحديات الناجمة عن الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان. وتلك الروح نفسها هي التي أدت إلى ميلاد الأمم المتحدة.

إننا نقر بأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون الدواء الناجح لعلل العالم. ومع ذلك فهي تظل المحفل الفريد الذي يمكن انطلاقا منه تعزيز وحماية الحقوق المتأصلة لجميع الشعوب في العيش في سلام وحرية وكرامة. والأمم المتحدة، بتركيزها على الأمن الإنساني بأبعاده المتعددة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - ستظل شعلة الأمل لجميع الشعوب.